دراسات عالمية



السياسة الدولية في شمال شرق آسيا

المثلث الاستراتيجي

الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية

توماس ويلبورن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 12

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعني بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تهتم بترجمة أهم الدراسات والبحوث المنشورة في دوريات عالمية مرموقة، متعلقة باهتمامات المركز العلمية، كما تنشر هذه السلسلة الدراسات والبحوث المقدمة من كتّاب وسياسيين عالميين.

دراسات عالمية

السياسة الدولية في شمال شرق آسيا

المثلث الاستراتيجي

الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية

توماس ويلبورن

العدد 12

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

This is an authorized translation of an article authored by Thomas L. Wilborn and published by the Strategic Studies Institute (SSI), in the United States. ECSSR is indebted to the author and to the Strategic Studies Institute for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة "دراسات عالمية"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب. : 4567
هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

المقدمــة

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا من أكثر مناطق العالم حركةً ونشاطاً. وهو أمر يستدعي بالضرورة أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية - في هذه المنطقة - مصالحها الحيوية، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية. وهناك ثلاثة محاور من العلاقات الثنائية الأبعاد، يُتوقع لها أن تهيمن على مستقبل منطقة شمال شرق آسيا؛ وهي محور العلاقات الصينية ـ اليابانية، ومحور العلاقات الصينية ـ الأمريكية، ومحور العلاقات اليابانية ـ الأمريكية. وسوف تركز هذه الدراسة على بحث أبعاد العلاقات الثنائية المنضوية تحت هذه المحاور الثلاثة.

وعند استعراض هذه العلاقات، يتعيَّن أن نأخذ بعين الاعتبار عدداً من الموضوعات الرئيسية التي لا يمكن إغفالها؛ وعلى رأسها المسألة التايوانية، والأوضاع في كوريا الشمالية، ودور الوجود العسكري الأمريكي في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد ينبغي على الولايات المتحدة أن تتجنب حدوث أي تحولات حادة في سياستها، على المدى القريب. أما على المدى البعيد فسوف يكون لزاماً عليها أن تطرح آلية سياسية في إطار سياسي مستقر، بحيث تتيح للدول الكبرى - خاصة الصين واليابان - أن تتخذ مبادرات أكبر، بما يتناسب مع قدراتها الاقتصادية. وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تحمي مصالحها من خلال هياكل العمل متعددة الأطراف، التي تدعم العلاقات الثنائية - القائمة حالياً - في شمال شرق آسيا.

تتشكل أطراف المثلث الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا، من القوى الكبرى الثلاث ذات التأثير القوي في القرارات الإقليمية، ألا وهي الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تتمكن روسيا من الدخول إلى هذه المعادلة في المستقبل، لكن

أمامها ردحاً طويلاً من الزمن حتى تكتسب القدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تمكنها من فرض نفوذها. وهناك دول أخرى في المنطقة لا يمكن إغفالها أو الاستهانة بها، وعلى رأسها تايوان وكل من كوريا الجنوبية والشمالية، لا سيما أن معظم الصراعات والتوترات الحادثة في المنطقة تنشأ غالباً بسبب الإجراءات التي تتخذها تايبيه أو سيئول أو بيونغ يانغ. ومن المعروف أن اقتصاد تايوان وكوريا الجنوبية يجعلهما شريكين تجاريين متميِّزين لكل من القوى الكبرى الثلاث في هذا المثلث الاستراتيجي.

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، تأثرت مناطق العالم الأخرى بهذه الأحداث، ولم تكن منطقة شمال شرق آسيا استثناءً من ذلك. جدير بالذكر أن سياسات المنطقة – إبان الحرب الباردة – لم تكن تخضع خضوعاً تاماً للنظام العالمي – الثنائي القطبية – الذي كان سائداً آنذاك، لأن وجود الاتحاد السوفيتي – كعدو محتمل لكل من الصين واليابان والولايات المتحدة – تحكَّم إلى حد كبير في تحديد التحالفات الإقليمية بهذه المنطقة. بل إن الأوضاع المتفجرة في المنطقة (مثل المسألة الكورية والمسألة التايوانية) تعتبر انعكاساً مباشراً لأجواء الحرب الباردة. ولكن بعد زوال التهديد المباشر الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي، برزت إلى الوجود عوامل جديدة، أثرت على تطور الأحداث في شمال شرق آسيا، مثل قضايا التجارة والاستثمار والأمن الإقليمي، إلى جانب الذكريات التاريخية المريرة لحقبة الحرب الباردة.

وتستأثر الصين واليابان بأهم الأدوار الإقليمية في شمال شرق آسيا، إن لم يكن في شرق آسيا بأكمله. وتفرضان وجودهما – إلى جانب الولايات المتحدة – في كل قرار إقليمي هام. وهناك أيضاً كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتايوان، وهي أيضاً تملك من القدرات والإمكانيات ما يسمح لها بالاعتراض على بعض الأمور ويتيح لها التأثير في القرارات. والخطير في الأمر أن هذه القوى منخرطة – بصورة مباشرة – في صراعات إقليمية، يمكن أن تجر إليها باقي القوى الكبرى في المنطقة، ،وإن كانت لا تمارس دوراً يذكر في القضايا الأخرى، بعكس الصين واليابان والولايات المتحدة، التي تستطيع التدخل وإحداث التأثير في كافة الأنشطة والقضايا الإقليمية. ولعل روسيا هي الدولة

الوحيدة من خارج المنطقة – بخلاف الولايات المتحدة – التي يمكنها القيام بدور مهم في القضايا الإقليمية، وإن تكن هذه القضايا قليلة وهامشية إلى حد ما[1]. ذلك أن نصيب روسيا من النشاط الاقتصادي للمنطقة تقلص إلى حدوده الدنيا، إلى جانب افتقارها للقوة العسكرية التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق.

في الوقت ذاته لا يوجد في منطقة شمال شرق آسيا منظمات أمنية أو منتديات استشارية، ناهيك عن أي منظمات تحمل قدراً من التشابه مع منظمة حلف شمال الأطلسي أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا. ومن ثم فإن السياسات الحالية في المنطقة، يشكلها أساساً مجموعة معقدة من العلاقات الثنائية بين دولها[2]. وأهم هذه العلاقات، من وجهة نظر الأمن الإقليمي، هي العلاقات الصينية-الأمريكية، والصينية-اليابانية، والأمريكية-اليابانية. وهناك بالطبع علاقات أخرى ذات أهمية قصوى رغم ما يكتنفها من توتر؛ وهي علاقات سيئول-بيونغ يانغ، بكين-تايبيه، إلى جانب العلاقات المتأرجحة (تايبيه-واشنطن-طوكيو).

وتتناول هذه الدراسة العلاقات الثنائية المعقدة، في محاولة لاستخلاص مؤشرات مستقبلية عن مدى استقرار الأوضاع في منطقة شمال شرق آسيا. وينقسم التحليل هنا إلى ثلاثة أجزاء؛ الأول يلقي نظرة شاملة على أوضاع المنطقة. والثاني يستعرض أركان المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا، متناولاً بالتحليل أهداف القوى الكبرى (الصين واليابان والولايات المتحدة) وسياساتها فيما يتعلق بالأمن الإقليمي وعلاقاتها البينية. أما الجزء الثالث والأخير فيستخلص انعكاسات هذه الأوضاع على الولايات المتحدة. وينبغي التنويه إلى أن الجوانب المهمة للعلاقات الثنائية بين الدول الأخرى – ذات التأثير في قضايا المنطقة – سوف تبرز من خلال استعراضنا للعلاقات بين الدول المهيمنة الكبرى، أي الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

نظـــرة شاملـــة

كان النظام العالمي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات لا يزال ثنائي القطبية، وكانت الحرب الباردة في أوجها. وفي هذه الآونة تأثرت منطقة شمال شرق آسيا - إلى حد كبير - بالأوضاع العالمية. ويبين شكل (1) العلاقات الأساسية التي سادت خلال حقبة الحرب الباردة، بين حكومات دول شمال شرق آسيا، وبينها وبين القوتين العظميين. وكان التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية يمثل ركيزة هامة في استراتيجية الاحتواء التي انتهجتها واشنطن، بينما كانت الولايات المتحدة والصين تتعاونان لتحجيم نفوذ الاتحاد السوفيتي. وكان الحليف الوحيد لموسكو في المنطقة هو بيونغ يانغ، مما يثبت أن التأثير السياسي الإيجابي لموسكو كان محدوداً نسبياً، رغم أن صورة الاتحاد السوفيتي - كعدو - كانت السبب الرئيسي وراء معظم هذه التحالفات الاستراتيجية. ويوحي نموذج الحرب الباردة (شكل 1) بعدم وجود صراع في شمال شرق آسيا، وإن كانت الخطوط السميكة - التي ترمز للمواجهة العسكرية - تربط بين الصين والاتحاد السوفيتي، وبين اليابان والاتحاد السوفيتي، وبين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وبين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وغنيٌّ عن الذكر أن المواجهة العسكرية شكلت أيضاً ملمحاً مميزاً للعلاقات التي كانت سائدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

اتسمت منطقة شمال شرق آسيا بالتسلح الكثيف؛ ففي أقصى شرق الاتحاد السوفيتي كانت هناك 53 فرقة وحوالي 785 طائرة مقاتلة، أما في الصين - حيث بلغ تعداد أفراد جيش التحرير الشعبي حوالي أربعة ملايين - فقد نُشرت 78 فرقة والكثير من الطائرات المقاتلة (وعددها 5300 طائرة) في مواجهة السوفييت[3]. وكان جيش كوريا الشمالية آنذاك يضم حوالي 31 فرقة، و38 لواءً، وما يقرب من 800 طائرة مقاتلة، وذلك في مواجهة 21 فرقة، و451 طائرة مقاتلة في كوريا الجنوبية[4]. بينما حشدت تايوان 21 فرقة من القوات البرية والبحرية، وثمانية ألوية منفصلة من ألوية الجيش، بالإضافة إلى حوالي 400 طائرة مقاتلة[5]. وكان الجيش الياباني أقل الجيوش تهديداً، إذ تكون من 13 فرقة، و270 طائرة مقاتلة[6]. أما أصغر قوة مسلحة في المنطقة

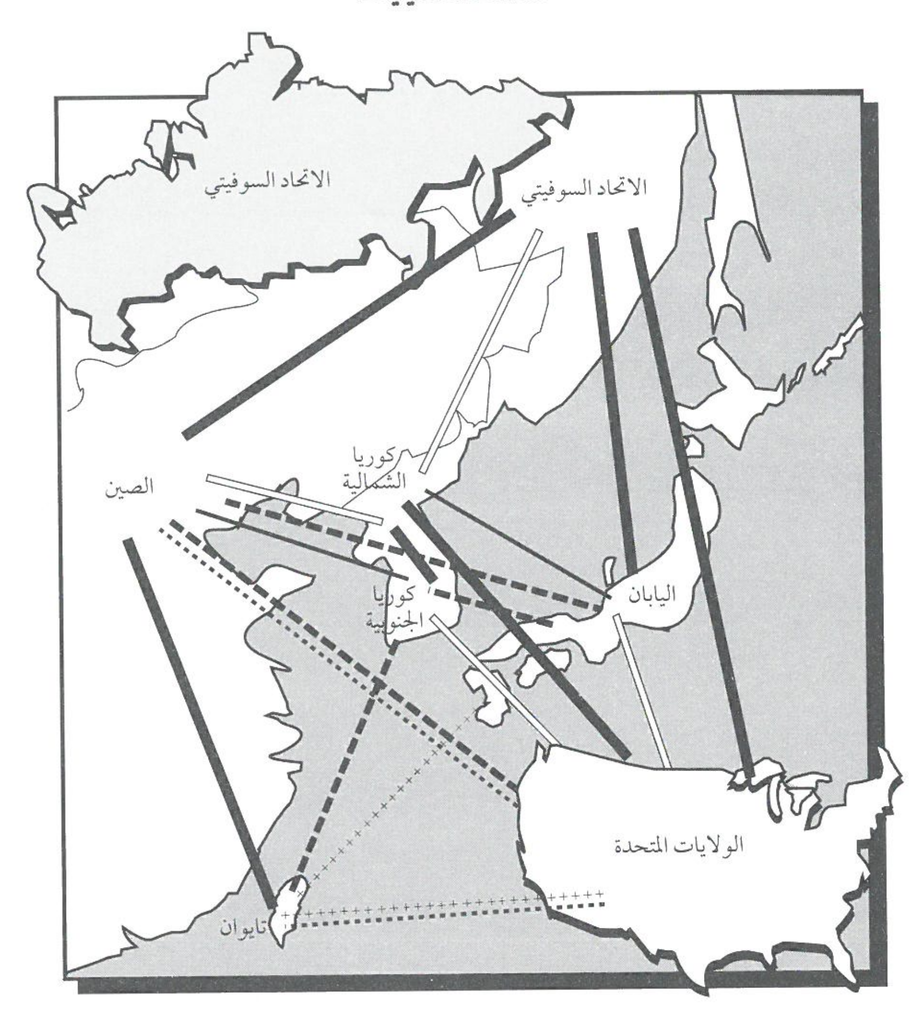
فهي القوة الخاصة بالولايات المتحدة، إذ كانت تتألف من فرقة مشاة واحدة، وقوة من البحرية للعمليات الخاصة، و280 طائرة مقاتلة[7]. ولكن كان بإمكانها تعزيز قواتها بإمدادات سريعة من الولايات المتحدة، وهذا شيء مارسته في كوريا بصورة منتظمة. إضافةً إلى ذلك كان للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان قوات بحرية ضخمة في مياه شمال شرق آسيا وما حولها.

وهناك بالطبع صراعات وتحالفات وذكريات تاريخية أخرى، تتداخل مع هذه العلاقات ثنائية القطبية. فهناك خلاف أزلي بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان حول الرؤى المختلفة لكل منهما عن مستقبل الصين، وهو خلاف يبدو مستعصياً على الحل، بغض النظر عن عدائهما المشترك للاتحاد السوفيتي السابق. ورغم تحالف كوريا الديمقراطية (الشمالية) مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي، والتزام الأطراف الثلاثة بالمذهب الماركسي اللينيني، فإنها لم تتوحد في مواجهة الصراع الجيوبوليتيكي الثنائي القطبية. وقد خلَّفت الحرب العالمية الثانية عداوات مريرة ما زالت صورها حية في الأذهان، وألقت هذه العداوات بظلالها على العلاقات بين الصينيين والكوريين من ناحية، وبين الصينيين واليابانيين من ناحية أخرى. وكلها أمور غذت الإحساس بانعدام الثقة لدى كل شعب تجاه الشعوب الأخرى في المنطقة.

ومع حلول منتصف التسعينيات - كما يتضح في (شكل 2) - تغيرت العلاقات القائمة في شمال شرق آسيا تغيراً كبيراً. وعلى سبيل المثال نجد أن روسيا - وهي أكبر جمهورية خلفت الاتحاد السوفيتي - أقامت علاقات دبلوماسية مع كل حكومات المنطقة عدا تايوان (ولكنها أقامت علاقات اقتصادية معها)، ولا توجد بالطبع مواجهة عسكرية بينها وبين أي من هذه الحكومات. صحيح أن غواصات الاتحاد السوفيتي السابق - ذات الصواريخ البالستية - لا تزال موجودة في بحر أوخوتسك Okhotsk، ولكن الجيش الروسي لم يعد قوياً مثل الجيش السوفيتي (السابق) الذي كان متمركزاً في الشرق الأقصى قبل عام 1989، وبالتالي لم يعد يشكل تهديداً عسكرياً على المدى القريب لجيران روسيا في شرق آسيا.

شكل (1)

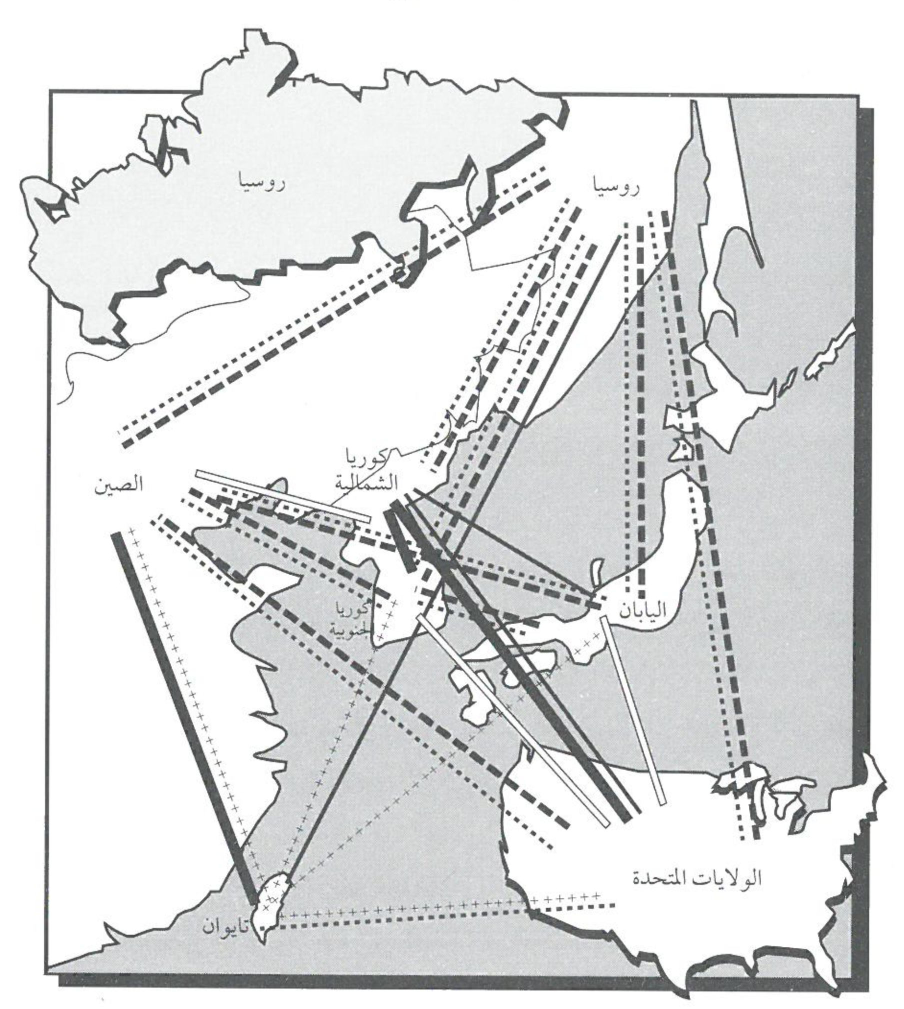
العلاقات القائمة في منطقة شمال شرق آسيا
منتصف الثمانينيات



- تحالفات (أو أي صور أخرى من صور التعاون)
- مواجهات عسكرية
- علاقات دبلوماسية كاملة
- مبيعات أسلحة أو علاقات عسكرية بين الجيوش
- روابط اقتصادية قوية، أو روابط سياسية غير رسمية
- روابط اقتصادية أو سياسية محدودة

شكل (2)

العلاقات القائمة في منطقة شمال شرق آسيا
منتصف التسعينيات



- تحالفات (أو أي صور أخرى من صور التعاون)
- مواجهات عسكرية
- علاقات دبلوماسية كاملة
- مبيعات أسلحة أو علاقات عسكرية بين الجيوش
- روابط اقتصادية قوية، أو روابط سياسية غير رسمية
- روابط اقتصادية أو سياسية محدودة

على الجانب الآخر أقامت كل من سيئول وبكين علاقات دبلوماسية بينهما، وبدأتا في التبادل التجاري المربح لكليهما، والذي يتسع نطاقه حالياً بسرعة كبيرة. ورغم وجود قوات عسكرية ضخمة في وضع المواجهة عبر مضيق تايوان، حيث تصل أوضاع التوتر في بعض الأحيان إلى درجة عالية من الخطورة، تتبلور الآن علاقات تجارية في غاية الأهمية، وحوار سياسي حذر بشأن العلاقات الثنائية العملية (وإن كان هذا الحوار يتخذ أحياناً صورة حادة وعاصفة). ولا تزال المواجهات العسكرية قائمة في شبه الجزيرة الكورية، ففي الوقت الحالي تزايدت القوات المتمركزة في وضع المجابهة أكثر مما كانت عليه منذ عقد مضى[8]. وبمقارنة شكل (1) بشكل (2) يتضح أنه لم يحدث تغير كبير في علاقات الولايات المتحدة بحكومات دول شمال شرق آسيا، وإن كان الشروع في إقامة روابط دبلوماسية واقتصادية محدودة – مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية – يُعد انطلاقة كبيرة قياساً إلى الفترات الماضية. أما دور الولايات المتحدة في المنطقة فقد تغير تغيراً ملحوظاً من عدة أوجه.

يعتبر النشاط الاقتصادي الهائل الذي تشهده المنطقة هو أفضل دليل على التغيرات التي طرأت على العلاقات بين حكومات شمال شرق آسيا. فقبل انتهاء الحرب الباردة (أي في الفترة 1980-1992) حققت كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان معدلات قياسية للنمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدلات النمو 9.1 في الصين، و9.4 في كوريا الجنوبية، و10.6 في تايوان[9]. ومن الملاحظ أن الرخاء الذي حققته الدول الثلاث – خاصة من ناحية قوة نموها الاقتصادي – اعتمد على التجارة الخارجية إلى حد كبير، مثلها في ذلك مثل اليابان. ومن ثم أصبح لديها الحافز لدعم الاستقرار في المنطقة، أكبر مما كان لديها قبل انطلاقتها الاقتصادية، حتى تضمن التوسع في التجارة وزيادة الرفاهية. أما كوريا الشمالية فتمثل استثناءً فريداً، حيث توقف مستوى النمو فيها عند أقل من 5 ٪ (على مدى الفترة كلها)، بل إن اقتصادها أخذ يتهاوى منذ عدة سنوات[10].

وتمثل الخطوط في كل من الشكلين (1) و (2)، مجرد صورة بيانية مبسطة للعلاقات الإقليمية. فالذكريات التاريخية – كما ذكرنا – لا تزال تؤثر على أنماط التفاعل بين

الدول. وهكذا نجد أن العلاقة الواحدة تنطوي في داخلها على قدر كبير من التباين، ولا تتخذ دائماً شكلاً ثابتاً. وينبغي ملاحظة أن تبسيط الأمور بهذه الصورة البيانية قد يخل بالحقيقة القائمة في الواقع. ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام، أن الشكلين يشيران إلى خلافات لا يستهان بها، ويوحيان بظهور نمط جديد من أنماط السياسة الإقليمية، يختلف اختلافاً كبيراً عما كان موجوداً أثناء الحرب الباردة. فالنمط الجديد يتسم بالتعقيد، وهذا التعقيد نفسه يعني المزيد من توزيع القوة، الذي يسفر بدوره عن إيجاد علاقات بين القوى الفاعلة في المنطقة، تختلف اختلافاً جوهرياً عن العلاقات التي كانت سائدة فيما مضي. ومع اختفاء دوافع الحرب الباردة، أصبح لدى اليابان حوافز قوية لانتهاج سياسات تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية. فقد بات النفوذ الروسي في مجمله هامشياً، بعد أن فقدت روسيا تأثيرها تقريباً على الصعيد الاقتصادي، واضطربت أحوالها على الصعيد السياسي، وأصبحت قوتها العسكرية أضعف بكثير مما كانت عليه (مقارنةً بالقوات العسكرية الضخمة التي كان الاتحاد السوفيتي السابق ينشرها في الأيام الخوالي). ورغم الأعداد الضخمة للقوات العسكرية الأمريكية، فإنها فقدت بعض قيمتها التي كانت تتمتع بها في الماضي. أما الصين فلم تعد تواجه خطر التهديد من الشمال، والذي كان يشكل العامل الأساسي في مناخها الأمني على مدى عدة عقود. ولذلك وضعت بكين أولويات ومناهج جديدة للتعامل مع جيرانها في المنطقة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما نقارن النظام الحالي بالنظام الذي كان سائداً إبان الحرب الباردة، سوف نجد أن النظام الجديد يتسم بقدر كبير من فقدان الثقة، وانعدام القدرة على التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية. ورغم النفوذ الواضح للولايات المتحدة على كل من اليابان وكوريا الجنوبية، فإنها – في الواقع – لم يكن لها السلطة المطلقة في شمال شرق آسيا، بل كان هناك قدر من الانضباط والقيود بسبب الإحساس العام بالتهديد السوفيتي، والإصرار على عدم السماح للسوفييت بتحقيق نجاح في المنطقة. وبعد زوال هذه القيود، وبزوغ عصر القوة الاقتصادية التي تستدعي الاحترام والتقدير، أصبحت الصفوة الحاكمة – في دول شمال شرق آسيا – تدرك أن المصالح القومية يجب أن يكون لها أولوية على مصالح التحالفات أو الائتلافات الأخرى. وبات الاحتمال الأكبر أن تعود هذه الدول لإحياء العداوات التاريخية، ولو أدى ذلك إلى نشوب الصراع فيما بينها.

المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا

الزاوية الأولى للمثلث الاستراتيجي
الصين

تعرضت علاقات بكين مع جيرانها في شمال شرق آسيا، ومع الولايات المتحدة وروسيا، إلى عدد من التغيرات أكثر مما تعرضت له علاقات أية دولة أخرى في المنطقة. وإن كان الشكلان (1) و (2) لا يبرزان هذا الأمر بوضوح. وهناك عدد من العوامل والأحداث أدت إلى تعقيد علاقات الصين مع بعض الحكومات، في حين أنها أدت لتقوية الروابط مع البعض الآخر؛ ومنها الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها الزعيم دنج زياو بنج*، وما ترتب عليها من نمو اقتصادي. و"الفكر الجديد" الذي تبناه الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف، والذي أتاح الفرص لتوسيع الروابط بين بكين وموسكو، ثم وقوع مذبحة ميدان السلام السماوي (تيان آن مين) عام 1989.

يرى بعض المحللين الصينيين أن المناخ الأمني – الإقليمي والدولي – يكتنفه حالياً عدد من العناصر الإيجابية والسلبية. وهم يرون بداية أن المناخ الأمني الحالي الذي يتم فيه تنفيذ السياسات الخارجية – خاصة فيما يتعلق بالتحديات العسكرية المباشرة – هو مناخ مؤات نسبياً. جدير بالذكر أن الاتجاه الرسمي في بكين – إبان الثمانينيات – كان يؤمن أن الحرب النووية الكبرى ستنشب لا محالة بين القوتين العظميين، وستجرُّ إليها الصين حتماً. بل إن الزعماء الصينيين كانوا متوجسين من وقوع هجوم سوفيتي على بلادهم. والمعروف أيضاً أن هناك نزاعات إقليمية خطيرة (كما في كمبوديا وفيتنام وأفغانستان) كان من الممكن أن تستقطب الصين إلى مستنقعها. أما اليوم فإن المحللين الصينيين يستبعدون احتمال نشوب مثل هذه الحرب الكبرى، كما يستبعدون أن تفضي النزاعات الإقليمية إلى اندلاع صراع دولي خطير تكون الصين طرفاً فيه[11]، ولا يرجِّحون احتمال وقوع صراع بين الصين وإحدى جاراتها في شمال شرق آسيا. والسيناريو الوحيد المقبول لاحتمال تفجر العنف

* للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع العدد 11 من سلسلة "دراسات عالمية"، الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية".

في هذه المنطقة يتعلق بتايوان، إذا ما قامت حكومتها بمحاولة الانفصال الرسمي والقانوني عن الصين، أو إذا تدخلت قوى خارجية في هذا النزاع.

وعلى أية حال فإن بكين تعتبر هذا الأمر قضية داخلية وليست دولية. وبعبارة أخرى، تعتقد القيادة الصينية أن المناخ الخارجي – حالياً – لا يحمل سوى تحديات محدودة للاستقرار، مقارنةً بالمناخ الذي كان سائداً في أوائل الثمانينيات.

من ناحية أخرى، تبدي الصين انزعاجها من الوضع المهيمن للولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية. كما يقلقها ما تعتبره تخطيطاً أمريكياً لفرض القيم الديمقراطية الليبرالية البرجوازية على المجتمع الصيني، من خلال ما يسمى بـ "الارتقاء السلمي"، ومن خلال استراتيجية احتواء محكمة تمنع الصين من تقلُّد دورها الذي تستحقه في النظام الدولي[12].

وإذا نظرنا إلى المناخ السياسي الداخلي – الذي يتم فيه رسم السياسة الخارجية وتنفيذها – سنجده أيضاً قد تغير تغيراً كبيراً. ففي مطلع الثمانينيات، حين كان دنج زياو بنج في أوج قوته، حدثت بعض النزاعات الفئوية بين كبار رجال الحزب، ولكن النظام السياسي عموماً كان مستقراً. إذ استطاع دنج السيطرة على كل الساحات السياسية، وكان لا بد من الحصول على موافقته لتنفيذ المبادرات الهامة، سواء كانت تتعلق بالجوانب الاستراتيجية أو بالسياسة الخارجية[13]. ومع تقدمه في السن تقلص نفوذه*، كما هو بالنسبة لأقرانه من نفس جيله الذين لا يزالون على قيد الحياة، ولم يظهر أي شخص أو أية جماعة تستطيع التحكم في السياسات الصينية كما فعل دنج زياو بنج ومن قبله ماو تسي تونج. بل إنه ليس من المعروف – على وجه اليقين – من هي الأطراف المتحكمة فعلياً في مختلف جوانب السياسة الصينية حالياً، وإن كان جيانج زيمن – بحكم الدستور – هو الرئيس الرسمي للحزب والدولة والجيش. وأياً كان من سيخلف دنج – من أفراد أو جماعات – فسوف يمثل جيلاً جديداً من القيادة الصينية،

* توفي الزعيم دنج زياو بنج في التاسع عشر من شباط / فبراير 1997.

لم يكن له دور في قيادة الثورة، ولم يساعد في إقامة الدولة الاشتراكية، وإنما نشأ في ظل الاشتراكية وحقق تميزاً ومكانة داخل أجهزة الحزب أو الدولة.

وبينما يدور هذا الصراع على السلطة، للسيطرة على الجهاز السياسي المركزي في بكين، تخوض السلطات المحلية وسلطات أقاليم الصين صراعاً آخر مع العاصمة، بشأن تخصيص الموارد والسيطرة على النشاط الاقتصادي[14]، ولم تعد شنجهاي أو جوانج زهاو تلتزمان بالقرارات المركزية الصادرة من بكين. ومن ثم فإن الصفوة التي تصنع السياسات الخارجية لا تشعر بالاطمئنان على مراكزها، مما يحد من قدرتها على اتخاذ القرارات التي قد تستثير معارضة قوى أخرى داخل النظام. ورغم الحاجة الماسة إلى المبادرات والمناهج الجديدة، فإن المسؤولين يجدون صعوبة في الاضطلاع بعبء التجديد. وفي هذا السياق المضطرب قد يلجأ المتصارعون على السلطة إلى التركيز على القضايا والرموز القومية.

ويبدو أن "القومية الصينية" أصبحت هي المحرك الأيديولوجي الرئيسي لسياسات بكين الخارجية، أما التعاليم الأيديولوجية التي أرساها ماركس ولينين وماو - وكذلك دنج - فإنه لم يعد لها تأثير في صناعة القرار، إلا في حدود تقديم الإطار التحليلي الذي يهيئ لدراسة وفهم المناخ الأمني، ومحاولة تقييم موقع الصين فيه[15]. وإذا كانت الشيوعية - كعهدها دائماً - أحد عوامل الفرقة بين المفكرين الصينيين، فإن القومية الصينية تمثل بلا شك عاملاً فعالاً لتحقيق الوحدة بينهم.

لا يزال المفكرون الصينيون يتذكرون - بمرارة - كيف حدثت المواجهة بين بلادهم والقوى الأجنبية طيلة "قرن من المهانة والعار"، عندما اضطرت الحكومات الصينية الضعيفة إلى الموافقة على اتفاقيات غير متكافئة، وقبول الحصانات الممنوحة للأجانب، والتسليم بدوائر النفوذ، والتعرض للإذلال والاحتلال الأجنبي. ويرى اثنان من المفكرين الصينيين ذوي التعليم الأمريكي، أن الإطار - الذي يمكن من خلاله فهم السياسة الخارجية الصينية - يرتكز تاريخياً على تجربة سيطرة القوى الأجنبية وما صاحبها من مهانة، والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت. وهذه الفكرة أهم

بكثير من فكرة الصين كمركز للعالم (وهي فكرة تطرحها الثقافة الصينية الرفيعة في مقابل الثقافة الأجنبية الغازية). وهذه التوجهات تنتشر الآن في كل اتجاه، ابتداءً من المحللين الحكوميين المخلصين للنظام، وانتهاءً بالمنشقين الذين يعيشون في الخارج[16]. ومع استقرار الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الواسعة النطاق، قد تتضاءل أهمية تلك التجارب التاريخية المريرة، ولكنها - حتى الآن - لا تزال مهمة ومؤثرة.

ويتضح مدى تأثير هذه التجارب التاريخية فيما يطلق عليه "الأيديولوجيا غير الرسمية"، أو صورة العالم التي يرى ستيفن ليفين Steven I. Levine أنها تشكل آراء معظم صناع السياسة والمفكرين الصينيين، وتشتمل تلك الأيديولوجيا على ست مقولات، هي:

1. الصينيون شعب عظيم، والصين أمة عظيمة.
2. تستحق الأمة الصينية وضعاً أفضل بكثير مما أتيح لها في العالم الحديث.
3. يتعين على القوى - التي أهانت الصين أو آذتها في الماضي - أن تعوضها عما اقترفته في حقها.
4. تحتل الصين - باعتبارها أمة عظيمة - موقعاً أساسياً في الشؤون العالمية، ويجب معاملتها كقوة عظمى.
5. يجب احترام السيادة القومية للصين احتراماً مطلقاً، مما يعني عدم قبول أي انتقاد لسياساتها الداخلية من جانب أطراف أجنبية.
6. تتمتع الصين بسمة خاصة في الشؤون الدولية، وهي أن سياستها الخارجية لا تقوم على النفعية وإنما على مبادئ ثابتة، تعبِّر عن قيم عالمية راسخة، مثل العدل والمساواة[18].

ويتم التعبيرعن مثل هذه الاتجاهات في السياسة الخارجية للصين، من خلال الإلحاح على قضية السيادة. والمعروف أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى هو مبدأ معترف به عالمياً في المعاملات الدولية، وإن كانت القوى الصغرى - التي تخشى تدخل الدول الكبرى - أكثر تركيزاً على هذا المبدأ. أما بكين فهي تعتبر نفسها قوة

كبرى، وتسعى سعياً حثيثاً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع دائرة تبادلها التجاري مع العالم الخارجي. وهذان المجالان يعتمدان بالطبع على مستويات عالية من التفاعل والتبادل الاقتصادي في عالم اليوم، ويعمِّقان بدورهما من هذا التفاعل.

ويصبح من غير الطبيعي - في هذا السياق - إلحاح بكين الشديد على مسألة السيادة، وهجومها على أي انتقاد موجه لسياساتها باعتباره اعتداءً على سيادتها. ولكن يصبح هذا الموقف مفهوماً إذا علمنا أن الأيديولوجيا غير الرسمية - التي تحدث عنها ستيفن ليفين - بات يعتنقها الكثيرون في هذا العالم.

تشترك جميع الحكومات تقريباً في الربط بين القومية، وبين الفكرة القائلة إن السياسة الخارجية يجب أن تعزز الرفاهية والتنمية الاقتصادية. وإذا عدنا إلى الصين، سوف نجد أن تصرفات الصفوة الحاكمة لم تعد تستمد شرعيتها من أيديولوجيا مثالية فاضلة ترفضها الآن كل طبقات المجتمع، ولم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب وتوسيع سلطات الدولة مجرد هدف براجماتي (نفعي)، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمراً ضرورياً لإثبات حق هذه الصفوة للاستمرار في السلطة. وطبقاً لاستراتيجية التنمية في الصين، تعتبر الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية عناصر حيوية لا غنى عنها مطلقاً لتحقيق النجاح. أما الإحساس المتزايد بمسألة السيادة فإنه لن يعزز التنمية الاقتصادية، وبدورها لن تستطيع التنمية الاقتصادية أن تعزز من التصور الصيني لمسألة السيادة. وهكذا يجد صناع السياسة أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ اختيارات صعبة، مما يفتت جهود السياسة الخارجية الصينية ويظهرها بمظهر عدم الاتساق.

الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أهم العلاقات وأكثرها إثارة للقلق بالنسبة للصين. ومن منطلق دعم السياسة الخارجية للنمو الاقتصادي، تعتبر العلاقات مع الولايات المتحدة أمراً حساساً. فالولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أو ثالث أكبر شريك تجاري للصين، وفي عام 1994 كانت تمثل أكبر

سوق - أو ثالث أكبر الأسواق - حسب البيانات الصينية أو الأمريكية. وطبقاً لإحصائيات واشنطن فإن أكثر من ثلث إجمالي صادرات الصين يشتريه المستهلكون الأمريكيون، وإن كانت أرقام بكين لا تفيد ذلك[19]. ومنذ عام 1993، قُدِّرت الاستثمارات الأمريكية في الصين بما يوازي 8.17 مليار دولار أمريكي، وهو ثالث أكبر رقم للاستثمارات في الصين بعد هونج كونج وتايوان، ولكن بفارق كبير[20]. وقد اعترف بعض المسؤولين والمحللين الصينيين - بصورة غير رسمية - بأن الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا يسهم في تحقيق استقرار المنطقة، وهذا الوضع يساعد على استمرار التنمية الاقتصادية في الصين، وإن لم يكن شرطاً أساسياً لها.

• **الاتهامات الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان**: يوجد بطبيعة الحال بعض الصعوبات في التعامل بين بكين وواشنطن، بشأن بعض القضايا الاقتصادية المحضة. ولكن هناك مشاكل أخطر يمكن أن تظهر، وذلك إذا حاولت واشنطن - من وجهة نظر بكين - التعدي على السيادة الصينية، عن طريق ربط التجارة بالقضايا الداخلية في الصين؛ مثل حقوق الإنسان أو معايير العمل. بل إن الصينيين المنشقين أنفسهم كانوا يعارضون محاولات واشنطن الفاشلة للربط بين التزام الصين بمبادئ حقوق الإنسان وبين أحقيتها في الحصول على وضع الدولة الأولى بالرعاية، ويدعمون موقف بكين المتشدد. وكما كان متوقعاً، فقد أدان الصينيون محاولات واشنطن لفرض مفاهيمها بخصوص مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، ورأوا أن فرض العقوبات على شحنات الأسلحة - التي تعتبرها واشنطن ممنوعة - هو أيضاً انتهاك لسيادتها، ناهيك عن استيائهم إزاء ازدواجية المعايير التي تنتهجها الولايات المتحدة[21].

كثيراً ما تحدث نزاعات أمريكية - صينية حول القضايا الاقتصادية، خاصة عندما يرى الصينيون أن الولايات المتحدة تفرض شروطاً غير مقبولة. وبعد أن يدين كل طرف موقف الطرف الآخر كما يتراءى له، يتوصل الطرفان في النهاية إلى تسوية جزئية. ويرجع ذلك إلى تغليب المصالح العملية لكلا الطرفين على غيرها من الاعتبارات الأيديولوجية، ولو بصورة مؤقتة. ولكن مثل هذه

التسويات تثير الاستياء والمعارضة من جانب بعض الفئات في عاصمتي الدولتين؛ ففي بكين يشدد المعارضون على النغمة القومية التي تكون أحياناً حادة وعنيفة، ومن هؤلاء المعارضين عدد من كبار الشخصيات في جيش التحرير الشعبي الصيني[22].

• **المسألة التايوانية:** وهي أكثر القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية-الصينية. ومعروف أن الجانبين توصلا إلى تسوية بعد مفاوضات مطولة تمت خلال الفترة 1978-1982. وبموجب هذه التسوية تعترف الولايات المتحدة بالموقف الصيني، الذي يعتبر تايوان مقاطعة صينية، ولا يعترف إلا بحكومة صينية واحدة هي حكومة جمهورية الصين الشعبية. أما الصين فتسمح - بموجب هذه التسوية - باستمرار الولايات المتحدة في تزويد تايوان بكميات من الأسلحة يفترض أنها آخذة في التضاؤل. كما وافق الطرفان - ضمنياً - على تنحية خلافاتهما بشأن هذه القضية، والالتفات إلى مسائل أخرى تلتقي فيها مصالح الدولتين[23]. ولكن الصينيين لم يكونوا راضين قط عن هذا الحل الوسط، وكثيراً ما رددوا أن تايوان كانت على وشك التوحُّد بالوطن الأم، لولا تدخل الولايات المتحدة.

في الحقيقة، أفلتت تايوان من إعادة التوحد القسري مع الوطن الأم، بفضل حماية الأسطول الأمريكي السابع، الذي تمركز في مضيق تايوان بعد عام 1950، وبفضل اتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها تايوان مع الولايات المتحدة عام 1954. وبعد تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، تم إلغاء هذه المعاهدة عام 1979، وإن استمرت العلاقات غير الرسمية والروابط الاقتصادية بين واشنطن وتايبيه. ومن وجهة نظر المراقبين في بكين، أدى هذا الأمر إلى دعم واستمرار الروابط الاقتصادية والعلاقات غير الرسمية بين تايوان والدول الأخرى. وكان ذلك عاملاً مهماً فيما حققته تايوان من نجاح اقتصادي، ومن قدرة على البقاء في حالة استقلال فعلي عن جمهورية الصين الشعبية.

ومنذ تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، أصبحت العلاقات بين بكين وتايبيه أقل عداوة مما كانت عليه قبل ذلك. فلم تعد بكين تدعو إلى "تحرير" تايوان،

ولم يعد أي من الطرفين يقصف قوات الطرف الآخر. وإن تردد أن جيش التحرير الشعبي أطلق بعض صواريخه فوق تايوان - باتجاه المحيط الهادي - في كانون الأول/ ديسمبر 1990[24]. والحق أن التغيرات السياسية التي وقعت على جانبي مضيق تايوان - أي في كلتا الدولتين - كان لها أثر كبير في التخفيف التدريجي من قيود السفر، لدرجة أن جمهورية الصين الشعبية أصبحت تسمح - إلى حد ما - لأي مواطن تايواني بدخول أراضيها، كما تسمح تايوان بتدفق الزائرين الوافدين إليها من الصين، مع وجود بعض القيود بالطبع[25]. وباتت الروابط الاقتصادية أهم ما تحرص عليه بكين ومجتمع رجال الأعمال في تايوان.

جدير بالذكر أن تايبيه لم تسمح لمواطنيها بالاستثمار غير المباشر في الصين إلا منذ عام 1987، ومع ذلك فإن المستثمرين التايوانيين يمثلون ثاني أكبر تجمع من المستثمرين "الأجانب" في الصين بعد هونج كونج. فمنذ عام 1993 بلغت الاستثمارات التايوانية 13.2 مليار دولار، موزعة على 20,612 مشروعاً، معظمها في مقاطعة فوجيان Fujian، وهي المنطقة التي تواجهها مباشرة على الشاطئ الآخر من مضيق تايوان[26].

أما الصلات الحكومية بين بكين وتايوان - التي كانت ذات يوم واحدة من مقاطعاتها - فتتم من خلال منظمتين غير رسميتين؛ هما رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان (ARATS) ومقرها الصين، ومؤسسة التبادل عبر مضيق تايوان (SEF) ومقرها جزيرة تايوان، حيث تكتسب مثل هذه الروابط أهمية متزايدة مع تنامي الاتصالات بين الطرفين.

وتتجه سياسة بكين الحالية إلى تشجيع المزيد من الروابط مع تايوان، حسب المفهوم الذي أرساه الزعيم دنج زياو بنج، وهو مفهوم "دولة واحدة ونظامين"*. وفي هذا الإطار تُعتبر تايوان "منطقة إدارية خاصة" داخل جمهورية الصين الشعبية - مثلها في ذلك مثل

* للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول مفهوم "دولة واحدة ونظامين"، راجع العدد 11 من هذه السلسلة «الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية» ص 23-24.

هونج كونج ومكاو* – بينما تحتفظ بنظامها السياسي والاقتصادي. أي أنها حكومة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقــلال الذاتــي، وإن يكن غير واضح المعالم[27]. وفي هذا الإطار تكون حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الوحيدة الممثلة للصين بكاملها، وهي التي يحق لها أن تمثل تايوان في المحافل الدبلوماسية الدولية، بينما يُسمح لتايوان بعقد روابط اقتصادية وثقافية مستقلة مع الدول الأخرى. وبموجب هذا المفهوم عن الدولة الواحدة ذات النظامين، تسمح بكين لتايوان بعضوية مستقلة في بنك التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، واللجنة الأولمبية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)**، بعد انضمام الصين الشعبية نفسها بالطبع. ولكن ذلك مرهون بعدم استخدام تايوان لاسم جمهورية الصين أو تايوان. وفي مطلع عام 1990، أعلن الرئيس جيانج زيمن عن إدخال بعض التعديلات على هذه السياسة والتوسع فيها، مع التأكيد على نوايا الصين السلمية[28]. وإذا كانت بكين تشجع الصلات عبر مضيق تايوان، فإنها – من جهة أخرى – ترفض محاولات تايبيه لتوسيع دورها الدولي، وتعارض سعيها لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الدول الأخرى أو الانضمام إلى المنظمات الدولية.

استمرت تايبيه تبذل جهودها لنيل الاعتراف بها على نطاق واسع، في إطار "الدبلوماسية النفعية" التي انتهجها الرئيس لي تنج-هوي (Lee Teng-Hui)، منذ وصوله إلى السلطة عام 1988، خلفاً للرئيس السابق شيانج شنج-كو (Chiang Ching-Kuo). وعلى الجانب الآخر كثفت بكين جهودها لإبقاء تايوان في عزلة دبلوماسية، فقد شنت هجوماً غير مسبوق على الرئيس التايواني لي تنج، أثناء زياراته غير الرسمية للعديد من دول جنوب شرق آسيا، وأثناء حملة تايبيه للحصول على عضوية الأمم المتحدة. وبعد عودة لي تنج من زيارته "الخاصة" الشهيرة لجامعة كورنيل Cornell بالولايات المتحدة في حزيران/ يونيو 1995، استخدمت الصين كل أسلحتها الدعائية كي تلصق به تهمة "عدو الشعب الصيني" لإصراره على عدم تحقيق الوحدة[29].

* عادت هونج كونج بالفعل إلى السيادة الصينية مع اللحظات الأولى من شهر تموز/ يوليو 1997، وبدأت الصين في العد التنازلي لعودة مكاو.

** منظمة التجارة العالمية (WTO) هي البديل المنتظر عن اتفاقية "الجات" الموجودة حالياً.

وعززت الصين حملتها الكلامية بإجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق قرب تايوان، تضمنت اختبارات لصواريخ سطح-سطح ذات مدى يسمح بضرب جزيرة تايوان، وأجريت هذه الاختبارات في بحر الصين الجنوبي على بعد 150 كيلو متراً شمال تايبيه. ثم أجرى جيش التحرير الشعبي مناورات عسكرية أخرى – على مقربة من جزيرة تايوان – قبيل إجراء انتخاباتها التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر 1995. وبالقطع بلغ التوتر أعلى درجاته، بعد حدوث التقارب بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. ولكن حتى في أشد أوقات التوتر استمرت الأنشطة الاقتصادية بين الجانبين، بما فيها الاستثمارات والترتيبات الاقتصادية الجديدة[30].

ويعود السبب الرئيسي وراء انتكاسة العلاقات بين تايوان والصين إلى قرار الرئيس الأمريكي بيل كلنتون – في أيار/ مايو 1995 – والخاص بتغيير قرار وزارة الخارجية الأمريكية، القاضي بعدم منح الرئيس لي تنج تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لتسلم جائزة من جامعة كورنيل. وقد صدر قرار كلنتون تحت ضغط شديد من الكونجرس الأمريكي، مما أوصل العلاقات الصينية-الأمريكية إلى أدنى نقطة لها منذ عام 1979. وجاء رد فعل الصين عنيفاً بدرجة غير عادية مما أدهش معظم المراقبين الأمريكيين، سواءً المسؤولون الحكوميون أو أعضاء الكونجرس. وليس من الصعب أن نتفهم رد الفعل الصيني، إذا وضعناه في إطار المواقف التي يتخذها عادةً صنّاع السياسة الصينية.

هناك قطاع من الصفوة الحاكمة ذات النفوذ في الصين – ومنهم بعض قادة جيش التحرير الشعبي – يرى أن الولايات المتحدة تقوم بتنفيذ برامج للاحتواء و "الارتقاء السلمي" ضد الصين منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار اتخذت الولايات المتحدة مؤخراً ثلاثة إجراءات عززت من هذه الرؤية، وأعطت مصداقية لآراء هذه المجموعة لدى غيرهم من أفراد الصفوة الحاكمة. أول هذه الإجراءات هو قرار الرئيس السابق جورج بوش – أثناء حملة إعادة انتخابه – بالسماح لتايوان بشراء 150 مقاتلة طراز إف-16 من شركة جنرال دينامكس، والتي كانت تقوم آنذاك بتسريح قطاع

كبير من عمالها بسبب انخفاض طلبات الشراء من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). ومع أن رد الفعل الرسمي في بكين جاء متحفظاً إلى حد ما، فإن قرار بوش اعتُبر انتهاكاً فادحاً لإعلان شنجهاي Shanghai Communique. وحدث الإجراء الثاني عندما راجعت إدارة كلنتون سياستها تجاه تايوان، وقامت بتغيير اسم الهيئة التي تتولى شؤون تايوان في الولايات المتحدة، من "مجلس التنسيق بأمريكا الشمالية" إلى "مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي لتايبيه في الولايات المتحدة"، بالإضافة إلى تخفيف القيود على تعامل المسؤولين التايوانيين مع المسؤولين الأمريكيين، كما سُمح لموظفي الحكومة الأمريكية بالقيام بـ "زيارات خاصة" لتايبيه[31].

أما التطور الثالث الذي أزعج الصين، فهو التقرير الذي نشرته وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان "الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة بشأن منطقة شرق آسيا ـ المحيط الهادي"، في شباط / فبراير 1995. وقد أظهر هذا التقرير – فيما يبدو – أن الصين تمثل تهديداً للأمن في شرق آسيا، كما أشار إلى ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية في المنطقة "إلى أجل غير مسمى" لضمان استقرارها[32]. وإذا كان الإجراءان – الأول والثاني – يؤكدان الرأي القائل "إن الولايات المتحدة تريد أن تظل الصين منقسمة وضعيفة"، فإن الإجراء الثالث اعتبرته الصين دليلاً على سعي الولايات المتحدة للهيمنة على شرق آسيا، ومن ثم على الصين نفسها.

لقد كان السماح للرئيس لي تنج بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية هو القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ كان هذا الإجراء يمثل تعدياً مرفوضاً تماماً على السيادة القومية للصين ووحدة أراضيها، لا سيما أنه تزامن مع الصراع الدائر في بكين آنذاك لخلافة الزعيم دنج زياو بنج، حيث لم يكن بوسع جيانج زيمن أو كيان كيشن Qian Qichen نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن يتهاونا في مواجهة هذا الإجراء الأمريكي. وهكذا جاء رد فعلهما – الذي صدر في التو واللحظة – عنيفاً بدرجة غير مسبوقة.

بطبيعة الحال كان اعتراض بكين على قرار كلنتون أمراً متوقعاً، باعتباره سياسة تتعامل مع الصين كدولتين أو كيانين مختلفين (أي الصين وتايوان)، مما يمثل انتهاكاً صريحاً لإعلان شنجهاي، وغيره من مذكرات التفاهم بين الولايات المتحدة والصين. وقامت بكين بإلغاء الزيارات رفيعة المستوى، كما استدعت سفيرها في واشنطن للتشاور، وأوقفت المباحثات المزمع عقدها مع واشنطن بشأن الحد من انتشار الصواريخ، وشنت حملة دعائية شعواء ضد الولايات المتحدة وضد الرئيس التايواني لي تنج ـ هوي كما أشرنا سابقاً. واتسمت هذه الحملة بالتضخيم والمبالغة واستمرت وقتاً طويلاً[33]. بل إن هذه الإجراءات – فيما يبدو – فاقت توقعات كل من الرئيس كلنتون ومنتقدي السياسة الأمريكية من أعضاء الكونجرس.

وفي آب / أغسطس 1995، أي قبل مرور ثلاثة أشهر فقط من حصول لي تنج على تأشيرته لزيارة الولايات المتحدة، بدأت حدة الأزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تخف شيئاً فشيئاً، مما يعكس اقتناع كل من الحكومتين بالأهمية القصوى للعلاقات الثنائية. ولعل المشكلة ما كانت لتصل إلى تلك الأبعاد الخطيرة لولا وجود المشاكل السياسية الداخلية؛ حيث بدأت الأغلبية الجمهورية الجديدة في الكونجرس – ذات المواقف المناهضة لبكين – تضغط على الرئيس كلنتون، بينما بدأ المتشددون في بكين يعدون أنفسهم لخوض الصراع العلني على خلافة دنج زياو بنج. ومن جانب آخر أوضحت هذه المشكلة أن تباين المصالح والقيم الصينية والأمريكية – في غياب العدو المشترك – يحد من التعاون الثنائي ويهيئ الفرصة لحدوث الصراع. ومن وجهة النظر الصينية، فإن العوامل الكامنة وراء أزمة عام 1995 لا تزال قائمة حتى الآن، في ظل عدم رضاء بكين عن سياسة "دولتين صينيتين" التي تنتهجها الولايات المتحدة، والتي تتيح مساحة واسعة من الحرية لتايبيه. كما أن السياسة التجارية للولايات المتحدة ومواقفها بشأن حقوق الإنسان، تعتبرها بكين تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين كدولة ذات سيادة. ولذلك فمن المحتمل أن يظل التوتر قائماً في العلاقات بين البلدين.

ترى بكين أن علاقاتها بكل من واشنطن وطوكيو متشابكة بشكل واضح، وأن بإمكانها توجيه هذه العلاقات لتحقيق مصلحة الصين. ومن ثم سعت الصين للاستفادة من إمكانية تحسُّن علاقاتها السياسية والاقتصادية مع اليابان، كي تحث واشنطن على مزيد من التعاون السياسي، وتجذب مزيداً من الاستثمارات الأمريكية إلى الصين، وتشجع واشنطن على تخفيف العقوبات التي فرضتها إثر مذبحة الميدان السماوي.

ومن جهة أخرى تنتظر الصين من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقنع اليابان بعدم توسيع دورها العسكري في المنطقة، وأن تتخلى طوكيو نهائياً – وعن اقتناع كامل – عن مفاهيمها العسكرية التي تبنتها في أخريات القرن التاسع عشر والسنوات الخمس والأربعين الأولى من القرن العشرين. كما ستحاول الصين استغلال جهود طوكيو المتواصلة للحصول على نصيب من الأسواق الصينية، والاستفادة من المخاوف اليابانية بشأن التغلغل الأمريكي في الأسواق الصينية، كي تستطيع الحصول على المعونات اليابانية، وتحقق أفضل الشروط المؤاتية لها في المجال الاقتصادي والاستثماري والتكنولوجي من جانب اليابان[34].

بغض النظر عن نجاح الصين أو فشلها في استغلال مثلث "بكين- واشنطن- طوكيو"، فإن علاقاتها مع اليابان تبدو أكثر استقراراً ونفعاً من علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإن كانت هذه العلاقات معرضة بالطبع لفترات من الانتعاش والتدهور. فعلى إثر مذبحة الميدان السماوي فرضت طوكيو عقوبات اقتصادية على بكين، كما خفضت المعونة الرسمية للتنمية من 81.2 مليون دولار عام 1994 إلى 5.2 مليون دولار عام 1995، اعتراضاً على التجارب النووية التي أجرتها الصين في ذلك العام[35]. ولكن طوكيو بادرت بإلغاء عقوباتها قبل أي دولة أخرى، ويبدو أن عقوباتها بشأن اختبارات الأسلحة النووية لن تستمر بدورها وقتاً طويلاً. ومن جهتها دأبت بكين على استخدام أسلوب الاحتجاجات الدبلوماسية والهجمات الإعلامية، كي تلقي باللائمة على طوكيو بسبب تاريخها العدواني، أو بسبب ادعائها حق السيادة على جزر دياويو Diaoyo

(وهي مجموعة جزر غير مأهولة بالسكان، تقع في بحر الصين الشرقي، وتطلق عليها اليابان اسم جزر سنكاكو Senkaku). ولكن هذه المواقف – في معظمها – كانت مجرد محاولات شكلية لاستغلال عقدة الذنب لدى اليابان[36].

وفي الآونة الأخيرة تجاوز انتقاد بكين لليابان مستوى التعليقات السلبية التي كانت تصدر في السنوات الماضية، وأصبح يركز على موضوعين رئيسيين. أولهما العلاقات بين اليابان وتايوان، التي تراها بكين "وثيقة" أكثر من اللازم، و"سياسية" بصورة غير مقبولة. وفي إطار هذه العلاقات اليابانية-التايوانية (المرفوضة من قبل الصين) وُجِّهت الدعوة إلى نائب رئيس وزراء تايوان لحضور دورة الألعاب الآسيوية في هيروشيما عام 1994، وأُجريت اتصالات غير رسمية بين كبار مسؤولي الحكومتين[37]. أما الموضوع الثاني مثار الانتقاد، فهو قرار اليابان بإلغاء منح المعونة الرسمية للتنمية – المقدمة إلى الصين – بسبب استئناف الصين لتجاربها النووية. حيث أكدت بكين مراراً أن فرض قيود سياسية على المعونة الرسمية للتنمية يُعد انتهاكاً لمبدأ الفصل بين السياسة والاقتصاد، والذي كانت طوكيو ملتزمة به نسبياً حتى ذلك الوقت. وفي هذا الصدد طلبت بكين من طوكيو أن تتذكر تجاوزاتها الخطيرة، التي ألحقت بالصين – وغيرها من الدول الآسيوية – خسائر لا حصر لها وآلام لا توصف، بدلاً من توجيه انتقاداتها لبرنامج الاختبارات النووية، الذي تعتبره الصين مستنداً إلى مبررات مقبولة تماماً.

وحتى تظهر الدولتان رغبتهما في توطيد العلاقات الثنائية وتطويرها، تم تبادل زيارات رفيعة المستوى؛ فأرسلت بكين إلى طوكيو اثنين من أكبر المسؤولين فيها، وهما الرئيس جيانغ زيمن ورئيس الوزراء لي بينج، بينما زار بكين العديد من رؤساء الوزراء اليابانيين، بل والإمبراطور أكيهيتو ذاته، وهو أول إمبراطور ياباني يزور بكين.

لقد أصبح الاقتصاد هو البعد المسيطر على العلاقات الرسمية بين الصين واليابان. وما زالت الصين تطالب بمزيد من الاستثمارات اليابانية، وبأن تنال معاملة تفضيلية في بعض الاتفاقيات. ومن الواضح أن العلاقات الصينية-اليابانية الاقتصادية تخدم كلا الطرفين تماماً، وبخاصة الصين التي كانت المتلقي الأول – أو الثاني – لمنح المعونة

الرسمية للتنمية اليابانية، في الفترة 1982 ـ 1994[38]. وتُعتبر اليابان أكبر شريك تجاري للصين، وثاني – أو ثالث – أكبر سوق تصدير لها بعد هونج كونج[39]. ومن المعروف أن العلاقات الصينية ـ اليابانية كانت سبباً في دعم مسيرة الصين نحو التحديث، لا سيما أن رجال الأعمال اليابانيين – في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات – زادوا من استثماراتهم في القطاعات الصناعية الصينية التي تستلزم قدراً كبيراً من رأس المال[40].

تلك هي الملامح الخارجية الحالية لسياسة الصين تجاه اليابان، أو ما يطلق عليه باليابانية "تاتيماي Tatemae"، أي الجوانب السطحية في العلاقات الصينية ـ اليابانية. ولكن هذه الملامح السطحية يكمن وراءها الجوهر الحقيقي أو ما يسمى "هوني Honne"[41]. ذلك أن المحللين والمسؤولين الصينيين، وغالبية الشعب الصيني بصفة عامة، أقل تعاطفاً مما يوحي به الخطاب الدبلوماسي الرسمي بشأن دوافع اليابان أو إجراءاتها المستقبلية، ومعظم الصينيين – ببساطة – لا يحبون اليابانيين. وخلاصة القول إن الصراعات التي نشبت بين البلدين من حين لآخر على مدى قرن كامل، مثل احتلال اليابان للصين – بصورته البشعة – في الثلاثينيات والأربعينيات، تركت لدى كافة طبقات المجتمع الصيني – بما فيها الصفوة الحاكمة – شكوكاً ومخاوف مما تستطيع أن تفعله اليابان الآن، وهي في قمة نشاطها السياسي وقوتها العسكرية[42]. وهو ما اتضح في ردود الفعل الصينية إزاء محاولة اليابان أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وإزاء تمرير مشروع قرار يجيز انضمام اليابان إلى قوات حفظ السلام، وما ترتب عليه من إشراك قوات من جيش الدفاع الياباني في مهام حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة. في الوقت ذاته، يجمع المحللون الصينيون على أن التقدم الاقتصادي لليابان سيستمر – رغم المشاكل الحالية – حتى تتفوق على الولايات المتحدة، وهذا الرأي بدوره يشكل جزءاً من "جوهر" نظرة الصين إلى اليابان[43]. ولذلك تسعى بكين لكسب اليابان إلى صفها، فيما يتعلق بالمعونات والاستثمارات والتجارة، دعماً لجهود الصين نحو التحديث والتنمية، رغم كل مخاوفها من الدور السياسي لليابان في المستقبل.

الزاوية الثانية للمثلث الاستراتيجي
اليابان

بدأت اليابان في الآونة الأخيرة تتخلص تدريجياً من الاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالجوانب السياسية والأمنية من مجال السياسة الخارجية. وعلى مدى العقود السابقة، كانت طوكيو تنتهج سياسة نشطة مستقلة للاقتصاد الخارجي، أما فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية من سياستها الخارجية – أثناء الحرب الباردة – فقد اقتصر على مجرد الاحتفاظ بتحالفها مع الولايات المتحدة[44]. إذ كانت واشنطن تهيئ لها عوامل الأمن، من خلال المظلة النووية والقوات الأمريكية المتمركزة في الأراضي اليابانية بموجب اتفاقية الأمن المتبادل. وفي مقابل ذلك أتاحت اليابان للولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية، بحيث أصبحت حاجزاً منيعاً يحول دون التوسع السوفيتي. وبفضل الإنفاق الدفاعي المحدود تمكنت اليابان من تركيز طاقاتها ومواردها بالكامل على إنعاش الاقتصاد والتوسع الاقتصادي. وكان الثمن الأساسي الذي تدفعه اليابان مقابل ذلك، هو احترام كل قرارات الولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية.

هذا التقسيم – للعمل والمسؤولية – لقي تأييداً واسعاً من المحافظين ذوي التوجهات التجارية والاقتصادية، الذين حكموا اليابان منذ عام 1955[45]. إذ كان التحالف مع الولايات المتحدة عاملاً رئيسياً في الإنجازات الاقتصادية الهائلة للحكومة والشركات اليابانية. كما واكب هذا التحالف انتشار تأييد واسع النطاق بين اليابانيين لسياسة المسالمة. إذ يري اليابانيون أن أكثر الشعوب تضرراً من الحكومات اليابانية ذات التوجهات العسكرية، ومن حرب المحيط الهادي الكبرى، هو الشعب الياباني ذاته وليست شعوب الدول التي غزتها اليابان[46]. وبفضل هذا التحالف استطاعت اليابان أن تنعم بالأمن وبدستورها المسالم. ولم تنشئ طوكيو قواتها المسلحة المعروفة باسم "قوات الدفاع الذاتي" إلا تحت الضغوط الأمريكية. ولكنها ما زالت قوات محدودة العدد، وتخضع لسيطرة دقيقة من جانب السلطة المدنية. ويعتبر هذا التحالف – إلى حد كبير – عاملاً في خدمة مصالح كل الجماعات السياسية اليابانية على اختلاف توجهاتها، باستثناء كل من القوميين المتطرفين (اليمينيين) والشيوعيين (اليساريين).

وقد تضافرت مجموعة من العوامل للضغط على طوكيو كي تعيد تقييم مكانتها الدولية، وأهم هذه العوامل - بلا شك - هو التغيرات الحادثة في النظام الدولي، نتيجة انتهاء الحرب الباردة والنهوض الاقتصادي لمعظم دول شمال شرق آسيا. فمع تفكك الاتحاد السوفيتي انتفى الغرض الأساسي من التحالف مع الولايات المتحدة. بل إن التغير طرأ على الولايات المتحدة ذاتها، ففي عام 1980 كانت أكبر دولة دائنة في العالم، ثم أصبحت عام 1990 في مقدمة الدول المدينة. ويبدو أن اقتصادها أصابه الكساد، ولم يعد مواطنوها على استعداد للاستمرار في تحمل أعباء الزعامة الدولية. حتى بات كثير من اليابانيين يتساءلون إذا ما كان الوجود الأمريكي سيستمر في شمال شرق آسيا - سواء من الناحية الشكلية أو الفعلية - أم ستتخلى الولايات المتحدة عن تحالفاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية، تلك التحالفات التي أملتها ظروف الحرب الباردة.

لقد طالت رياح التغيير اليابان أيضاً، ففي عام 1990 أصبحت أكبر دولة دائنة في العالم، وأصبح لديها فائض ضخم في حساباتها الجارية، خاصةً مع العميل الأساسي لمنتجاتها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - مما أكسبها صورة تجارية جديدة. والواقع أن الاحتكاك التجاري بالنسبة لكثير من اليابانيين (والأمريكيين بالطبع) أصبح أهم من التعاون الأمني في إطار العلاقات الأمريكية ـ اليابانية. وهذا الوضع - بالنسبة لمعظم اليابانيين - يؤكد الاعتقاد بأن اليابان لا تستطيع الاستمرار في الاعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة، كركيزة أساسية لسياستها الخارجية، وأن هذا التحالف فقد أهميته، لا سيما في ضوء ما هو معروف عن اليابان كأمة نشطة. ويؤمن معظم اليابانيين أن أمتهم تستحق أن تكون الأمة الأولى في العالم، إن لم تكن قد نالت هذه المكانة فعلاً. وهنا ينبغي التأكيد على أن بعض رجال النخبة الحاكمة في اليابان - أو ربما أغلبهم - كانوا دائماً يعارضون محاولات الزج باليابان إلى خضم الصراعات العالمية، تحت دعاوي المكانة الدولية للأمة اليابانية، لأن ذلك سوف يترتب عليه الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات، أو مواجهة الأخطار، أو تحمل التكاليف في إطار السياسات الدولية. وجدير بالذكر أن قطاعاً كبيراً من الناخبين اليابانيين يؤيد الرأي القائل بأن اليابان يجب أن تنتهج موقفاً سلبياً في السياسات الدولية.

في الماضي كان الجدل حول الدور الدولي الملائم لليابان، يقتصر غالباً على الدوريات الثقافية واللقاءات الأكاديمية، ولكنه أثناء حرب الخليج الثانية عام 1990 أصبح مجالاً بارزاً للحوار الوطني العام. فالمعروف أن عدداً كبيراً من المراقبين الغربيين، ومن بينهم مسؤولون حكوميون، انتقدوا طوكيو بسبب عدم إرسال أفراد أو معدات عسكرية لدعم قوات الائتلاف التي تسعى لإخراج العراق من الكويت[47]. واعتبروا أن التمويل الضخم الذي قدمته اليابان ليس كافياً، لأنه لم يتضمن المجازفة بحياة أفراد من القوات اليابانية. وفي هذا السياق دار الحوار والجدل الملتهب، الذي أوضح مدى نفور وخوف الشعب الياباني من العسكريين، إلى جانب انتشار روح المسالمة، وهي المشاعر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية أخرى بدأت بعض الأصوات تدعو لإحداث التغيير، مما أسفر عن التوصل إلى حل جزئي مبدئي في عام 1992. إذ أقر المجلس التشريعي (الدايت Diet) مشروع قانون بخصوص قوات حفظ السلام[48]، يسمح باشتراك قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عمليات محدودة لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة. وهذه هي المرة الأولى - منذ عام 1945 - التي يُسمح فيها للقوات العسكرية اليابانية بالقيام بدور أمني خلاف الدفاع عن البلاد. ولكن القانون تضمن قيوداً شديدة، تُحرِّم أي نوع من الأنشطة يتجاوز التعريف الدقيق - المعتمد والمحايد - لمفهوم "حفظ السلام"[49]. وعموماً فإن الأهمية الحقيقية لهذا القانون تتجاوز نصوصه في حد ذاتها، لأنه يمثل أول اعتراف رسمي من جانب اليابان بأن عليها مسؤوليات نحو الأمن الدولي، أكثر من مجرد تقديم الدعم المادي والمعنوي للولايات المتحدة والأمم المتحدة، أو تقديم المعونات المالية للدول الفقيرة.

ومن المنتظر أن يستمر الجدل مستقبلاً حول كيفية اضطلاع اليابان بهذه المسؤوليات، تحت تأثير التغيرات الحادثة في البيئة اليابانية، وفي شكل نظامها السياسي الداخلي الذي يمر الآن بتغير كبير، إن لم يكن جذرياً. والملاحظ أن الفترة - التي أعقبت صدور قانون اشتراك اليابان في عمليات حفظ السلام - اتسمت بعدم استقرار السياسة الداخلية، وتركيز طاقة السياسيين على القضايا الحزبية. وفي هذه الأثناء حدث

تغير في الإجماع القومي على قضية الأمن ودور اليابان الدولي. وعند اعتماد القانون المذكور بعد نقاش تشريعي طويل، كانت فكرة إرسال القوات اليابانية إلي خارج اليابان – للمشاركة في عمليات حفظ السلام – لا تحظى بتأييد أغلبية أفراد الشعب[50]. ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى أصبحت تلك الفكرة مقبولة بصورة لا بأس بها، فاشتركت القوات اليابانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في كمبوديا وموزمبيق ورواندا (زائير)، ومرتفعات الجولان، بدون معارضة تذكر سواء من الصفوة الحاكمة أو من الناخبين[51]. كما تابعت الحكومة اليابانية جهودها لزيادة نفوذها في الأمم المتحدة، ودعم الحوار الأمني متعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهما مجالان لم يتم التركيز عليهما إلا بعد الحرب الباردة. جدير بالذكر أن انضمام حزبين من ذوي التوجهات السلمية إلى الائتلاف الحكومي الضعيف – عام 1994 – جعل وزارة الخارجية تخفف من حملتها لجعل اليابان عضواً دائماً في مجلس الأمن، إن لم تكن قد أوقفتها تماماً. ولكن الفكرة ما زالت تحظى بتأييد قطاع كبير من الصفوة الحاكمة[52]. واستمرت اليابان تدعم تحالفها مع الولايات المتحدة، باعتباره ركيزة لسياساتها الأمنية والدفاعية.

رغم أن الصراع السياسي الداخلي في اليابان لم يسفر عن نتيجة حاسمة، فلا يوجد في واقع الحال أي إمكانية لانتقال السلطة السياسية من أيدي الجماعات الرئيسية – المسيطرة حالياً – ما لم تطرأ أزمة غير متوقعة. ومن ناحية أخرى، فإن الجيل الجديد من السياسيين – الذي سيحتل مراكز الصدارة – قد يكون أكثر ميلاً إلى تأييد قرارات السياسة الخارجية البراجماتية (النفعية) التي تهدف إلى توسيع دور اليابان الإقليمي والعالمي، دون إضعاف التحالف مع الولايات المتحدة[53]. وربما تكون حقبة النجاح الاقتصادي – التي أكسبت اليابان قدراً كبيراً من الثقة – هي التي شجعت بعض شباب القوميين على اتخاذ مثل تلك المواقف. ولكن هذه الثقة أصابها الضعف الشديد، بسبب الركود الحالي والقصور الخطير في المؤسسات اليابانية – الاجتماعية والتقنية – وهو ما تكشّف إثر وقوع عدد من الحوادث؛ منها الزلزال الذي دمر معظم مدينة

"كوبي"، والهجوم بالغازات السامة على محطات مترو الأنفاق في طوكيو. وما تلا ذلك من اكتشاف وجود طائفة دينية غامضة، نشأت وازدهرت داخل المجتمع الياباني رغم تنظيمه الصارم[54].

وقد أعرب جيران اليابان عن قلقهم، بشأن القدرات العسكرية المحتملة لليابان[55]، إذ أصبح لديها الآن منظمات عسكرية حديثة، تتمثل في قوات الدفاع الذاتي. وأثناء الحرب الباردة لم يكن الإنفاق العسكري الياباني يتعدى 1٪ من إجمالي الناتج القومي إلا فيما ندر. أما بعد الحرب الباردة فقد تزايد مستوى الإنفاق العسكري بمعدل حوالي 5٪ سنوياً، مع اتجاه اليابان تدريجياً لاقتناء أحدث أنواع الأسلحة والمعدات "الدفاعية" حسب متطلبات لائحة برنامج الدفاع القومي بها، والمعد خصيصاً لغرض واحد وهو الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة. وقد تصل ميزانية وكالة الدفاع اليابانية حالياً إلى المرتبة الثانية في ميزانيات الدفاع على مستوى العالم، ينافسها في ذلك مستويات الإنفاق العسكري الصيني، وهذا ما يُشار إليه دائماً للتأكيد على وجود التهديد المحتمل من جانب اليابان. وعموماً لا تُعتبر الميزانيات مقياساً دقيقاً للقدرة العسكرية، لأن ارتفاع قيمة الين وتكلفة نفقات المعدات والأفراد في اليابان تعطي مثل هذه الميزانيات أرقاماً مضاعفة. والأهم من ذلك أن وكالة الدفاع وقوات الدفاع ليست من المؤسسات التي تحظى بالتقدير في المجتمع الياباني، بل إن أنشطتها تخضع لقيود دستورية وقانونية وسياسية واجتماعية. كما أنها مقيدة ومحكومة بالتحالف مع الولايات المتحدة، وهو ما يعطي معظم دول شرق آسيا الشعور بالاطمئنان.

الولايات المتحدة الأمريكية

يتركز معظم الجدل الدائر حالياً – بشأن السياسة الخارجية في طوكيو – حول ما إذا كان على اليابان تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة كنوع من المشاركة العالمية، أو التركيز على إقامة الروابط بين اليابان وغيرها من الدول الآسيوية. ولا يزال هذا الجدل مستمراً،

وقد يسفر عن محصلة نهائية تصبح هي الأساس لمفاهيم السياسة الخارجية اليابانية على المدى البعيد. أما في الوقت الحاضر فإن الأجهزة الحكومية التنفيذية اختارت التركيز على التحالف مع الولايات المتحدة، بموافقة من مجلس الوزراء والبرلمان (الدايت). ويمكن إيضاح ذلك بصورة أفضل من خلال وثيقتين رسميتين؛ الأولى هي التقرير السنوي الصادر عن وكالة الدفاع اليابانية بعنوان "الدفاع في اليابان ـ 1995"، والثانية هي لائحة برنامج الدفاع القومي الجديدة، التي صدرت عام 1995 لتحل محل اللائحة القديمة لعام 1976[56]. وهذه اللائحة الجديدة بالذات تقدم تبريراً منطقياً لإنشاء قوات الدفاع وتحديثها وفقاً للاستراتيجية الإقليمية الأمريكية، المدرجة في وثيقة "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا ـ المحيط الهادي". وعموماً فقد أولت اليابان مزيداً من الاهتمام لآسيا، من خلال دعمها للمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)*، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي (APEC)، ومن خلال توطيد علاقاتها الثنائية مع معظم دول شرق آسيا، بما فيها الدول ذات العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة، مثل بورما وفيتنام. ولكن طوكيو رفضت الاشتراك في المؤتمر الاقتصادي لدول شرق آسيا، الذي اقترحه رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، لأنه يستبعد كلاً من أستراليا وكندا والولايات المتحدة.

جدير بالذكر أن معظم اليابانيين يرون أن علاقات اليابان مع الولايات المتحدة أهم من علاقاتها مع أي دولة أخرى، ويتفق في هذه الرؤية حتى من يؤمنون بأن طوكيو تدور في فلك واشنطن أكثر من اللازم. فالولايات المتحدة تشكل أكبر سوق للصادرات اليابانية، وأكبر مصدر لوارداتها[57]. وثمة قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين القطاعات المالية والخدمية في اقتصاد كل من الدولتين. وكما كان الحال أثناء الحرب الباردة، فلا تزال اليابان - حتى الآن - تحرص على رسم استراتيجيتها الدفاعية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن العدو المحتمل - وهو الاتحاد السوفيتي السابق - لم يعد له وجود.

* تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) عام 1993، وعُقد أول اجتماع لها في بانكوك في تموز/ يوليو 1994. انظر العدد 10 من سلسلة "دراسات عالمية" بعنوان «المناخ الأمني في شرق آسيا».

وفي السنوات القليلة الماضية، ركزت حكومتا البلدين جهودهما على الجوانب الاقتصادية في علاقاتهما - حيث موطن الخلافات - بعكس الشؤون الأمنية والسياسية التي تتسم بقدر أكبر من التفاهم. وهناك أمر تتناوله الصحافة اليابانية بشيء من التركيز؛ ألا وهو مواجهة الدعاوى الأمريكية التي تطالب بمزيد من الفرص في الأسواق اليابانية. وكثيراً ما تكون هذه التقارير الصحفية انعكاساً للآراء الحكومية اليابانية، لا سيما حين تتعرض لمسألة عدم الإنصاف في المواقف الأمريكية، بل وعدم أخلاقيتها، وافتقادها للمشروعية في بعض الأحيان. ومن وجهة نظر المسؤولين اليابانيين في وزارة المالية ووزارة التجارة الدولية والصناعة، فإن السبب وراء العجز التجاري الأمريكي هو انخفاض نسبة المدخرات وسوء الإدارة وسوء التسويق، وليس ما يزعمه الأمريكيون عن وجود حواجز تجارية يابانية. وهذه الآراء تجد صدى كبيراً لدى عامة اليابانيين، خاصةً في ظل تلاحق الأزمات التجارية الواحدة تلو الأخرى، واللهجة اللاذعة التي تميز تصريحات الولايات المتحدة في كثير من الأحيان. وكل ذلك ترك آثاره - بلا شك - على مواقف الرأي العام والصفوة الحاكمة تجاه الولايات المتحدة. إلا أنه نظراً لحساسية العلاقات، فإن كل أزمة تنشب - بسبب مطالبة الولايات المتحدة بمزيد من الانفتاح في الأسواق اليابانية - يتم حلها بصورة جزئية، من خلال تسويات جزئية تطرحها اليابان غالباً في آخر لحظة، مما يدفع بالطرفين لاحقاً إلى مشكلة جديدة، تتحول مع الوقت إلى أزمة أخرى.

وقد حاولت كل من واشنطن وطوكيو إبعاد القضايا الأمنية عن القضايا الاقتصادية الخلافية، وحققتا - حتى الآن - نجاحاً معقولاً. وبغض النظر عن التوتر القائم بسبب التجارة، نجد أن المؤسسات العسكرية - في كلتا الدولتين - بينها روابط وثيقة، بما في ذلك تبادل زيارات الوفود رفيعة المستوى، والتبادل العلمي، والمناورات المشتركة التي تُجرى من حين لآخر[58]. وتقدم اليابان دعماً مالياً كبيراً للقوات الأمريكية المتمركزة في أراضيها، أكثر من أية حكومة أخرى، لدرجة أن تكلفة تمركز القوات الأمريكية في اليابان أقل من تكلفة وجودهم في الولايات المتحدة ذاتها[59]. كما أن مشاكل التصنيع الدفاعي ليس لها تأثير، لأن كل المعدات العسكرية

– التي لا تنتجها اليابان – تأتيها من الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه تقدم طوكيو لمعظم المبادرات الأمنية الأمريكية تأييداً سياسياً ومادياً. إذ تقدم إسهاماً مالياً كبيراً لإنشاء مفاعلات الماء الخفيف في كوريا الشمالية، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الأخيرة وبين الولايات المتحدة[60]. كما تتخذ اليابان موقفاً موازياً للسياسة الأمريكية بشأن البوسنة وعملية السلام في الشرق الأوسط.

أما بشأن روسيا فإن السياسة اليابانية تختلف عن المواقف الأمريكية، إذ تنظر طوكيو إلى موسكو باعتبارها عدواً لها رغم انتهاء الحرب الباردة، ولا ترى فيها شريكاً محتملاً في نظام يسعى للسلام العالمي. جدير بالذكر أن روسيا لا تزال تحتل المناطق الشمالية من اليابان، وهي مجموعة الجزر الواقعة في أقصى الجنوب من سلسلة جزر كوريل*، التي يعتبرها اليابانيون جزءاً لا يتجزأ من بلادهم، قانونياً وتاريخياً. صحيح أن أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية محدودة للغاية، ولكنها أصبحت رمزاً للقومية اليابانية. ومن هذا المنطلق فإن التقارب الحقيقي مع روسيا يبدو مستبعداً، طالما ظلت روسيا تحتل منطقة تعتبرها طوكيو جزءاً – ولو صغيراً – من اليابان. كما أن هناك انتشاراً واسعاً للقوات العسكرية الروسية في مناطق مجاورة لليابان، رغم انتهاء الحرب الباردة وانخفاض حجم النشاط العسكري في المنطقة عموماً.

جدير بالذكر أن اليابان وروسيا لم يتفاوضا على أية اتفاقية للسلام منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. فمن وجهة نظر طوكيو، لن يسفر التعامل مع روسيا عن منافع اقتصادية ذات شأن. إذ لا يوجد بالأقاليم الساحلية سوى فرص قليلة للاستثمارات بسبب سوء البنية التحتية، وعدم مرونة الأجهزة الإدارية، والافتقار إلى وجود الجهاز السياسي السليم. إلى جانب ندرة السكان في أقصى شرق روسيا، وتأخرها من الناحية التنموية، وهو ما يجعل هذه المنطقة سوقاً غير رائجة للسلع اليابانية. وإزاء كل هذه العوامل يكون من الطبيعي ألا تنال محاولات إلحاق روسيا بالغرب – والتي تتم تحت الضغوط الأمريكية – إلا تأييداً فاتراً من جانب اليابان.

* لمزيد من التفاصيل عن قضايا النزاع الإقليمي في شرق آسيا – مثل مسألة جزر كوريل وغيرها – انظر العدد 10 من سلسلة "دراسات عالمية" السابق ذكره، ص 9 وما يليها.

في تشرين الأول / أكتوبر 1995، ارتكب ثلاثة من الجنود الأمريكيين جريمة بشعة ضد فتاة يابانية من مدينة أوكيناوا في الثانية عشرة من عمرها. وأدت تلك الحادثة إلى تركيز الاهتمام على العواقب الوخيمة لتمركز القوات الأمريكية في اليابان. وتسببت هذه الجريمة النكراء في إشعال فتيل المعارضة ضد وجود القواعد الأمريكية في أوكيناوا، ورسَّخت الصورة التقليدية السائدة عن الولايات المتحدة كمجتمع يتسم بالعنف. وتزامنت مع هذه المواقف السلبية هموم اقتصادية أخرى، كادت أن تؤدي معاً إلى تقويض الدعم الشعبي للتحالف بصورة خطيرة، وبالذات لوجود القوات الأمريكية في اليابان[61]. وترددت الدعوات – في أعقاب حادثة أوكيناوا – للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقية الأمن المتبادل، إما بتخفيض عدد القوات الأمريكية أو سحبها تماماً، وهكذا أصبح الهجوم على واشنطن يمثل مكسباً سياسياً داخل اليابان. أما على الصعيد الرسمي فما زالت الحكومة اليابانية ملتزمة التزاماً صارماً باتفاقية الأمن المتبادل، وإن سعت لإدخال بعض التعديلات بشأن ترتيبات تمركز القوات في أوكيناوا. ولكن طوكيو لم تطرح – حتى الآن – رأياً معلناً يمكن أن يحظى بتأييد المجلس التشريعي وعامة الشعب الياباني، بخصوص استبقاء القوات الأمريكية، التي بلغ عدد أفرادها 47,000 فرد مع بداية عام 1996.

الصيـــن

تعتبر علاقات اليابان مع الصين أهم من علاقاتها مع أي دولة أخرى بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تزايدت الأهمية الاقتصادية لهذه العلاقات مع نمو الاقتصاد الصيني وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الصين*، وارتفاع قيمة الين الياباني[62]. وفي عام 1994 أصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري لليابان، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يزيد قليلاً على ربع حجم التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة، كما أصبحت الصين سادس أكبر سوق بالنسبة لليابان[63]. ولم تقتصر

* كما ذكرنا من قبل، يمكن الاطلاع على معلومات وافية عن هذا الموضوع، في العدد 11 من سلسلة "دراسات عالمية" الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بعنوان «الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية».

واردات اليابان من الصين على الطاقة – التي كانت تمثل معظم وارداتها من الصين عام 1980 – بل شملت وارداتها مجموعة متنوعة من الأغذية والسلع المصنعة(64).

ازدادت الاستثمارات اليابانية الخاصة في الصين، مع ارتفاع قيمة الين وتطبيق إجراءات صينية لحماية المستثمرين اليابانيين(65)، وإن كانت لا تزال تمثل جزءاً ضئيلاً جداً من إجمالي الاستثمارات اليابانية الخاصة بالخارج(66). وأصبحت اليابان تحتل المرتبة الرابعة بين المستثمرين الأجانب في الصين. ويلاحظ أن الشركات اليابانية – الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص – تجد الصين سوقاً جذابة للاستثمارات، ولكنها مضطرة لمواجهة مشاكل سوء البنية الأساسية وتغير اللوائح والبيروقراطية الصارمة والفساد، شأنها شأن سائر المستثمرين الأجانب في الصين، إلا أن المكاسب المرتقبة – فيما يبدو – تغري بالإقدام على الاستثمار هناك إلى حد كبير.

لقد سعت كل من طوكيو وبكين لدعم المعاملات الاقتصادية المتبادلة فيما بينهما، مما حافظ على استمرار العلاقات الصينية ـ اليابانية في صورة ودية بصفة عامة. وكما أشرنا في الجزء الذي يتناول السياسة الصينية إزاء اليابان*، كانت المشاورات تعقد – من آن لآخر – بشأن كافة جوانب العلاقات والتبادل الثنائي بين البلدين على أعلى المستويات الرسمية. يُذكر أيضاً أن الصين كانت دائماً من أكبر المستفيدين من المعونة الرسمية اليابانية للتنمية. وكان المسؤولون اليابانيون – أثناء مداولاتهم حول السياسة الأمنية والخارجية – يلتزمون الحرص الشديد، حتى لا تؤثر قراراتهم على جيرانهم في آسيا، خاصةً كوريا الجنوبية والصين. ومن المعروف أن طوكيو أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع بكين عام 1971، بعد وقت قصير من زيارة نيكسون التاريخية إلى الصين. وبدأت تؤيد المواقف الصينية، لدرجة أنها اختلفت مع بقية الدول السبع الكبرى، بل إنها رفعت العقوبات عن الصين خلال اجتماع الدول السبع الكبرى عام 1990(67). وعلى الأصعدة غير الرسمية تسعى طوكيو أيضاً للتوسط بين بكين وواشنطن، حتى تضمن على الأقل أن يلتزم الجانبان الحذر وضبط النفس.

---

* راجع ص 28 وما يليها.

من وجهة النظر الصينية، هناك اتجاهان تتميز بهما السياسة اليابانية الحالية تجاه بكين، وينبغي أن ينالا قسطاً أكبر من الاهتمام. أولهما يتعلق بقطع المعونة الرسمية للتنمية (ODA)، والثاني يتعلق بتايوان، أو على الأصح بسياسة التعامل مع الصين كدولتين أو كيانين مختلفين. وكلا الاتجاهين ناجم عن نوع الضغوط التي يتعرض لها صناع القرار السياسي في اليابان.

بالنسبة للمسألة الأولى – أي قطع المعونات – فهي تجيء تعبيراً عن استجابة مجلس الوزراء الياباني ووزارة الشؤون الخارجية للاستياء الذي شعر به الائتلاف الحاكم، وهو ما أعربت عنه "اللجنة الفرعية لتنسيق الشؤون الخارجية" المنبثقة عن أحزاب الائتلاف. وجاء هذا القرار رداً على تجاهل بكين لمطالب طوكيو المتكررة بتخليها عن التجارب النووية، لا سيما إزاء الرفض المتنامي للأسلحة النووية في كافة أنحاء اليابان. والمعروف أن منح المعونة الرسمية للتنمية – التي كانت تقدم للصين – ليست ضخمة، ومن ثم فإن حرمان الصين من كافة أشكال المعونة – والذي يقلص نصيب الصين المحتمل بمقدار 95٪ عن مستويات عام 1994 – لن يتجاوز 74 مليون دولار(68). (يلاحظ أن معونات الحالات الإنسانية والطارئة لم تُقطع، وهي تبلغ حوالي 4 مليون دولار). وبعد موافقة مجلس الوزراء، رفضت وزارة الشؤون الخارجية طلب اللجنة الفرعية، بإعادة النظر في قروض المعونة الرسمية للتنمية المقدمة إلى الصين، والتي تمثل مبلغاً لا يستهان به (أكثر من 1.4 مليار دولار عام 1994). وقالت الوزارة إن برنامج القروض ضروري لتنمية "العلاقات الطيبة" مع الصين على المدى البعيد(69)، وهكذا أصبحت العقوبات اليابانية رمزية إلى حد كبير. ورغم ذلك أظهرت بكين استياءها، كما لو كانت عقوبات اقتصادية قاسية بالفعل. والمهم في هذا الصدد أن هذه العقوبات جاءت نتيجةً لضغوط لا تثيرها إلا مسائل التسلح النووي، التي تمثل دائماً موضوعاً شديد الحساسية في اليابان.

قد تكون المسألة التايوانية أقل إثارة للنزاع في إطار العلاقات الصينية ـ اليابانية، بالقياس إلى العلاقات الصينية ـ الأمريكية. ولكنها كانت السبب وراء قدر كبير من

الحدة في التعامل بين الصين واليابان في الماضي، وقد يتكرر حدوث ذلك في المستقبل. ومن المعروف أن استثمارات اليابان في تايوان أكبر من استثماراتها في الصين، كما أن تايوان تُعد شريكاً تجارياً رئيسياً لليابان. وتحتل تايوان مكانة مميزة لدى كثير من أفراد الصفوة السياسية اليابانية، بفضل العلاقات الخاصة التي نشأت بينهم أثناء الحكم الياباني لتايوان (1895-1945)، وبفضل الروابط التجارية التي نشأت بين رجال الأعمال اليابانيين والتايوانيين في فترة ما بعد الحرب. على ضوء ذلك، فمن المرجح أن يستمر دعم كل من هؤلاء وأولئك للعلاقات اليابانية "غير الرسمية" مع تايوان. ولا يُستبعد أن يصطدم تأييد اليابانيين لتايوان مع رؤية بكين الضيقة، التي تعتبر تايوان مقاطعة منشقة عن الصين، وتظهر استياءها إزاء ما تمارسه تايوان في الشؤون الدولية.

الزاوية الثالثة للمثلث الاستراتيجي
الولايات المتحدة الأمريكية

في منتصف الثمانينيات كانت القضية المحورية للسياسة الخارجية الأمريكية - التي تبرر بها وجودها في شمال شرق آسيا - هي احتواء الاتحاد السوفيتي السابق. أما اليوم فقد أصبح النشاط الاقتصادي في شمال شرق آسيا، والتبادل التجاري الهائل والمتنامي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، هو ما تستند إليه لتبرير أنشطتها هناك[70]، بعد أن بات الاقتصاد أهم عناصر السياسة الأمريكية في المنطقة منذ عدة عقود. ومع نمو اقتصاديات شمال شرق آسيا، وتراجع المخاوف الأمنية في المنطقة (باستثناء مصدر واحد هام هو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) تحول الاهتمام - بقدر أكبر نسبياً - إلى العلاقات الاقتصادية، سواءً في صورة الأنشطة الفعلية أو البيانات الخطابية.

وبنظرة سريعة إلى الأرقام المتاحة نجد ما يؤكد هذا الاهتمام[71]، إذا بلغ حجم التبادل التجاري بين شمال شرق آسيا والولايات المتحدة 300 مليار دولار أمريكي عام 1994. أي أن حجم تجارة الدول الأربع ذات الاقتصادات الكبرى في المنطقة يوازي 25٪ من إجمالي تجارة الولايات المتحدة، بما فيها كندا والمكسيك والاتحاد

الأوروبي (يلاحظ أن صندوق النقد الدولي لا يسجل أية بيانات عن وجود تبادل تجاري بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية). والصين هي الدولة الوحيدة في المنطقة، التي يُتوقع لها في المستقبل القريب أن تقترب نسبة نموها الاقتصادي من المستويات المحققة في جنوب شرق آسيا.

وبصفة عامة يُنتظر أن تفوق معدلات النمو في المنطقة ما هو مسجل لدى معظم الشركاء التجاريين الآخرين للولايات المتحدة. وبعبارة أخرى فإن نصيب شمال شرق آسيا من التجارة مع الولايات المتحدة سوف يكون أعلى وأكثر نمواً مقارنةً بالدول المتقدمة، على الأقل حتى نهاية القرن الحالي. صحيحٌ أن معظم هذه التجارة (202 مليار دولار) تأخذ صورة الواردات إلى الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن منطقة شمال شرق آسيا تعتبر أيضاً سوقاً رائجة للسلع الأمريكية، فقد استوعبت الأسواق الأربعة الكبرى فيها ما يعادل 97.9 مليار دولار من الصادرات الأمريكية عام 1994، وهذا يقارب حجم إجمالي واردات كل دول الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة (101 مليار دولار).

وإذا كان الاقتصاد قد بدأ يحل محل الأمن - كأولوية في السياسة الخارجية - فإن ذلك لم يحدث بصورة مطلقة، إذ لا تزال المصالح الأمنية للولايات المتحدة في شمال شرق آسيا تحظى بأهمية قصوى. وأهم هذه المصالح على المدى البعيد هو الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو ما كانت تحرص عليه الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة. ويتداخل هذا الهدف الأمني مع الأهداف الأمريكية الاقتصادية في المنطقة، حيث يهيئان المناخ الذي يدعم النشاط الاقتصادي فيها. كما أن الاستقرار يتيح للمشروعات الأمريكية - التي يعمل بها أمريكيون - أن تساهم في الانتعاش الاقتصادي، لا سيما أن الاستقرار شرط ضروري لتأمين ممتلكات ومصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا والمحيط الهادي، إلى جانب تأمين حلفائها في المنطقة.

ومن وجهة النظر الأمريكية، هناك مصدران لتهديد الاستقرار في المنطقة. أولهما طبيعة النظام الدولي الجديد، الذي يتسم بـ "اللامركزية" وتوزيع القوى. ففي خلال الحرب الباردة، حين ساد النظام الثنائي القطبية، كان يمكن التنبؤ - إلى حد ما - بالأنماط

السلوكية، أما الآن فإن الأمر السائد هو الغموض وعدم اليقين. ولا يعود ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفيتي فحسب (الذي كان بإمكانه كبح جماح كوريا الشمالية)، بل أيضاً إلى الاعتقاد السائد في اليابان بأن الولايات المتحدة قد أنهكتها أعباء الزعامة الدولية، وأن ظروفها الاقتصادية الداخلية غير مؤاتية، مما سيجعلها تتخلى عن المنطقة. ويرى كثير من الزعماء أن تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة سيعيد شبح العداوات القديمة، ويزيد احتمالات نشوب الصراع الذي قد تنزلق إليه اليابان أو الصين أو كلاهما[72]. وتحسباً لتحقق هذه الشكوك المحتملة، سعى زعماء دول المنطقة لتحديث وتوسيع قدراتهم العسكرية.

• **المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية بشأن شمال شرق آسيا:** لا تزال الولايات المتحدة تحاول تقديم الضمانات حول استمرار ارتباطها بشمال شرق آسيا، من خلال برامج التعاون الأمني، والإبقاء على وجودها العسكري. ومنذ الخمسينيات كانت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة هي الركيزة الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية. ولم تقتصر هذه العلاقات على تحالفاتها الأمنية الرسمية مع اليابان وكوريا الجنوبية، بل امتدت إلى العلاقات الأمنية - الأقل رسمية - مع الصين وتايوان. وحققت هذه العلاقات - خلال الحرب الباردة - فائدة كبرى للولايات المتحدة، إذ دفعت دول شرق آسيا - رغم كل ما بينها من اختلافات - لخدمة الأهداف الأمنية الأمريكية، وعلى رأسها مسألة احتواء الاتحاد السوفيتي. وما زالت هذه العلاقات الثنائية تعود بالنفع على الجانبين، وتتيح للولايات المتحدة القدرة على التأثير في أحداث المنطقة. ولذلك فإن إنهاءها أو انهيارها سوف يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

أما المفهوم الاستراتيجي الرئيسي الثاني في السياسة الأمنية الأمريكية، فهو "الوجود العسكري بالخارج"، وهو أوسع من مفهوم "القوات المنتشرة بالخارج" الذي ساد أثناء الحرب الباردة، حين كان دور القوات يقتصر على الردع والدفاع ضد عدو محدد[73]. أما القوات الممثلة للوجود العسكري الأمريكي بالخارج (وهي معظم القوات الأمريكية في المحيط الهادي) فمهامها العسكرية شديدة الغموض، وهدفها سياسي بالدرجة الأولى، وهو توفير نظام إقليمي مستقر للأصدقاء والحلفاء. وتتضمن

هذه المهام التخطيط والتدريب لمواجهة الطوارئ. ويتخذ هذا الأمر عادة صورة مناورات مشتركة مع القوات العسكرية لدول المنطقة، أو غير ذلك من الاتصالات بين الأجهزة العسكرية المختلفة. وقد تستمر "قوات الوجود العسكري بالخارج" في أداء مهمة الردع التي كانت تقوم بها "القوات المنتشرة بالخارج"، كما هو الحال الآن بالنسبة لكوريا. ولكي يحتفظ "الوجود العسكري الأمريكي بالخارج" بمشروعيته ومصداقيته، لا بد أن تتمتع هذه القوات بالقدرة والكفاءة على تنفيذ مختلف مهام القتال الفعلي، حسبما تقتضي ظروف المنطقة، إلى جانب المهام غير القتالية المطلوبة في أوقات السلم.

وإذا كان "الوجود العسكري الخارجي" في شمال شرق آسيا يضمن استمرار الاستقرار النسبي في المنطقة، فإنه سيفي بالأهداف العريضة للولايات المتحدة. وقد أكد المتحدثون الرسميون باسم الحكومة الأمريكية مراراً، أن الوجود العسكري يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على موازين القوى العسكرية، ويمنع اللجوء إلى العنف في بعض النزاعات. وهناك ما هو أهم من ذلك، إذ يتيح الوجود العسكري للولايات المتحدة أن تقوم بدور "الوسيط النزيه" بين الأطراف المتنازعة بحثاً عن حلول مقبولة[74]. وينبغي لـ "الوسيط النزيه" أن يكون موجوداً دائماً للدفاع عن مصالحه الخاصة، وأن يكون لديه إلمام دقيق بالتطورات الإقليمية التي قد تؤثر على أهدافه في المستقبل، وأن يتمتع بالقدرة على الوصول إلى مراكز صناعة القرار في المنطقة، وهذا في حد ذاته أحد أهداف السياسة الأمريكية.

• **الإطار الأمريكي ـ الكوري الشمالي:** إذا كانت طبيعة النظام الدولي الجديد، المشوب بالغموض وعدم اليقين، هي المصدر الأول لعدم الاستقرار في منطقة شرق آسيا. فإن المصدر الثاني يتمثل في التحدي الصريح من جانب أضعف الحكومات في المنطقة؛ وهي حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (أي كوريا الشمالية) التي تناهض التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية، وتمثل أخطر تهديد أمني من مخلفات الحرب الباردة. إلى جانب ما أصبحت تشكله مؤخراً من تهديد إقليمي وعالمي لاتفاقية الحد من الانتشار النووي، التي تسعى الولايات المتحدة للحفاظ عليها، باعتبارها اهتماماً عالمياً يحظى بأولوية كبرى[75].

لن تفلح الوسائل التقليدية للتحالفات، أو أسلوب "القوات المنتشرة بالخارج"، في التعامل مع التهديد النووي من جانب كوريا الشمالية، إذا لم تقم الولايات المتحدة وحلفاؤها بإجراءات فعلية، لتجريد بيونج يانج من قدراتها النووية، وهو خيار لم يسبق أن فكرت فيه الولايات المتحدة بشكل جاد. يُذكر أن إدارة كلنتون حاولت استنفار المجتمع الدولي لفرض عقوبات دولية – سياسية واقتصادية – على كوريا الشمالية، ثم تخلت عن هذا الخيار إلى بديل آخر. فقد خاضت الإدارة الأمريكية مفاوضات شاقة مع حكومة كوريا الشمالية، للتوصل إلى صيغة إيجابية يتم بمقتضاها تقديم حوافز اقتصادية إلى بيونج يانج، في مقابل إيقاف برنامج الأسلحة النووية لديها لمصلحة واشنطن وحلفائها، وتهيئة المناخ للحوار بين الحكومتين الكوريتين المتنازعتين. وتم تبني هذا الحل من خلال الإطار الأمريكي-الكوري الشمالي، الذي تم الاتفاق عليه عام 1994 بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ويعتبر إجراء غير مسبوق لحل القضايا الأمنية، حيث لم يكن طرحه ممكناً في ظل الثنائية القطبية خلال فترة الحرب الباردة.

هذا الإطار "الأمريكي-الكوري الشمالي"، سبقه عدد من الإجراءات للتوصل إليه، ثم تلاه عدد آخر من الإجراءات لوضعه موضع التنفيذ، وكلها تعطي مؤشراً واضحاً عن شكل العلاقات بين الولايات المتحدة ودول شمال شرق آسيا. فمع انتهاء الحرب الباردة وما كانت تفرضه من أولويات، عانت واشنطن من صعوبات بالغة في التوفيق بين أهدافها (ضمان الاستقرار الإقليمي في المنطقة وأمن كوريا الجنوبية) وبين الأهداف الدولية (إيقاف البرنامج النووي لبيونج يانج وحماية اتفاقية الحد من الانتشار النووي). بل كانت واشنطن تعاني من التوتر حتى في علاقاتها مع سيئول، أثناء المفاوضات التي سبقت الاتفاق على هذا الإطار، واستمرت هذه الخلافات أثناء تطبيق شروطه المعقدة(76). وإذا كانت بعض الصعوبات ترجع لأسباب متأصلة في بنود الإطار نفسه، فإن بعضها حتمته طبيعة النظام الإقليمي في شمال شرق آسيا، الذي يتسم بـ "اللامركزية" وتوزيع القوى، ولا يسمح لأي من حكومات المنطقة بفرض شروطها على غيرها.

استلزم إبرام الاتفاق (الخاص بالإطار الأمريكي-الكوري الشمالي) اشتراك كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ورضاء الصين. ولم يكن بوسع أي دولة أن تقوم به سوى الولايات المتحدة، لما تتمتع به من قوة ومكانة، كما أن التطبيق الناجح للاتفاق يستحيل بدون وجود الدور القيادي لواشنطن. وحيث إن تحقيق الأهداف الاقتصادية يرتبط بالضرورة بتحقيق الأهداف الأمنية، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تساهم – بشكل مباشر – في إنشاء مفاعلات الماء الخفيف التي تبنيها كوريا الشمالية، وتدمير قدراتها النووية الحالية، وتحديد كمية البلوتونيوم التي تمت معالجتها قبل عام 1994، واستئناف الحوار البنَّاء بين سيئول وبيونج يانج وغير ذلك من الإجراءات، وهذه مسؤولية كبيرة قد يستغرق تحقيقها أكثر من عشر سنوات(77).

• **النقاط الجديدة التي تركز عليها السياسة الأمريكية:** إلى جانب إعطاء الأولوية للاقتصاد، طرأ تغيران آخران على توجهات واشنطن إزاء منطقة شمال شرق آسيا. أولهما أن هذه المنطقة – وبالتحديد كل الدول المشرفة على المحيط الهادي – حظيت باهتمام يفوق ما نالته في العقود السابقة، مقارنةً ببقية مناطق العالم وخاصةً أوربا. إذ كثرت زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس الأمريكي، وقد أكد هؤلاء المسؤولون – بشكل قاطع – على أهمية منطقة آسيا والمحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة. ومن الناحية العسكرية لم تعد هذه المنطقة مسرحاً لـ "اقتصاد القوة" كما كانت إبان الحرب الباردة. وحسبما توضح وثيقة "السياسة الأمنية للولايات المتحدة بشأن آسيا-المحيط الهادي"، فإن الولايات المتحدة تخطط لإرسال حوالي مائة ألف جندي إلى المنطقة، وهو تقريباً نفس العدد الذي تخطط لإرساله إلى أوربا في المستقبل المنظور(78). وإذا كانت هذه الأولوية قد تراجعت بعض الشيء بسبب أحداث الشرق الأوسط والبلقان عام 1995، إلا أن منطقة آسيا-المحيط الهادي، وبالذات شمال شرق آسيا، لا تزال تمثل أهمية تاريخية كبرى للسياسة الأمريكية.

أما التغير الآخر في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فهو توجهها نحو دعم الأطر متعددة الأطراف، باعتبارها أدوات مفيدة للتعامل مع المشاكل الأمنية في شرق آسيا. فالمعروف أن إدارة الرئيس بوش كانت ترفض هذه التعددية، مفضلة الاعتماد كليةً على

التحالفات الثنائية التي كانت قائمة آنذاك. وقد استندت هذه الرؤية إلى فرضية مفادها أن "أفضل بنية أمنية للمنطقة تتألف من تكوين يشبه المروحة، قاعدته في أمريكا الشمالية، وتمتد أذرعه غرباً عبر المحيط الهادي إلى شركاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي"[79]. ومع أن إدارة كلنتون أكدت على التحالفات الأمنية القائمة، فقد دعت أيضاً إلى إيجاد "آلية جديدة" ذات طبيعة متعددة الأطراف، لدعم الترتيبات الأمريكية الثنائية عند التعامل مع المشاكل الأمنية القائمة والمحتملة. وفي هذا الإطار لا تحبذ واشنطن وجود منظمات شاملة؛ مثل مؤتمر الأمن والتعاون في آسيا أو منظمة حلف شمال شرق آسيا، لأن المنظمات متعددة الأطراف - كما هو مفترض - تنشأ من أجل التعامل مع مشكلات محددة، ولذلك تتفاوت هياكلها وعضويتها حسب الحالة. وفي هذا الصدد يقول الرئيس كلنتون:

> إن التحدي الذي يواجه منطقة آسيا ـ المحيط الهادي في هذا العقد، يتمثل في وضع ترتيبات جديدة متعددة الأطراف، لمواجهة التهديدات المتعددة والظروف المختلفة. وهذه الترتيبات تعمل كصفائح الدروع الواقية - المتداخلة في بعضها البعض - إذ يوفر كل منها الحماية المنفردة لكل دولة على حدة، ثم تتكامل معاً لحماية الجسد بكامله ضد التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهنا[80].

من خلال الإطار "الأمريكي ـ الكوري الشمالي" المتفق عليه، تم إنشاء منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (KEDO)، ويمكن اعتبارها دليلاً على هذا المفهوم التعددي. فهي الهيئة الجديدة الوحيدة - متعددة الأطراف - التي ظهرت في شمال شرق آسيا، وجاء إنشاؤها بغرض تلبية حاجة خاصة، وهي مسألة تزويد كوريا الشمالية بمفاعلات الماء الخفيف. ولم تضم هذه المنظمة إلا عدداً قليلاً من الأعضاء، إذ اقتصرت على الحكومات ذات القدرة والاستعداد، حيث تم تفويض سلطات خاصة لأكبر الأعضاء إسهاماً حسبما تقتضي لوائح هذه المنظمة[81].

أظهرت تصريحات إدارة كلنتون مزيداً من الاهتمام بأكبر هيئتين في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي؛ وهما المؤتمر الوزاري لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN-PMC) والمنتدى الإقليمي الجديد لرابطة الآسيان. وتضم هاتان الهيئتان كلاً

من الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، إلى جانب أعضاء آخرين. ورغم ظهورهما من تحت عباءة رابطة "الآسيان" فإنهما لا توليان بالضرورة أولوية للقضايا التي تهم شمال شرق آسيا. وتشارك واشنطن الآن في منتدى جديد للحوار الأمني بين اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، كما أعربت عن استعدادها للمشاركة في المباحثات الأمنية - أو في هيكل أمني - بشأن كوريا، بعد حل مشكلة عدم الانتشار النووي. إضافةً إلى ذلك قامت واشنطن بدور الراعي الرئيسي لمباحثات "المسار الثاني"، التي تضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة، والتي ترفض كوريا الشمالية الاشتراك فيها حتى الآن، رغم توجيه الدعوة إليها. أما تايوان فمن الطبيعي ألا تسمح لها الصين بالاشتراك. ولكن واشنطن لم تؤيد المبادرة التي اقترحتها روسيا في آذار / مارس 1994، بإنشاء منتدى متعدد الأطراف للتعامل مع مشكلة الأسلحة النووية في كوريا الشمالية[82]. والملاحظ أن واشنطن أجرت الكثير من المشاورات مع سيئول وطوكيو، وبدرجة أقل مع بكين وموسكو، أما المشاورات والمفاوضات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقد اتخذت دائماً صيغة ثنائية.

الصين

إذا كانت علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر العلاقات قلقاً، مقارنةً بعلاقات الصين مع جيرانها في شمال شرق آسيا، فإن العكس صحيح أيضاً[83]. فمنذ نهاية الحرب الباردة - التي تزامنت تقريباً مع مذبحة الميدان السماوي - أصبحت العلاقات بين البلدين في أفضل أحوالها "متعسرة" معظم الأوقات. صحيحٌ أن الأهمية النسبية لبكين في نظر واشنطن لا تصل إلى أهمية واشنطن بالنسبة لبكين، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة تولي اهتماماً كبيراً للصين، نظراً لتأثيرها على المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في كل منطقة آسيا ـ المحيط الهادي، بما فيها شمال شرق آسيا. والعوامل التي تمنح الصين هذه الأهمية واضحة ومعروفة، وسنعرضها بإيجاز فيما يلي[84].

من الناحية الاقتصادية تعد الصين سوقاً هائلة متنامية، إذ قفزت قيمة مشترياتها الخارجية إلى 114.6 مليار دولار أمريكي عام 1994، بعد أن كانت تقدر بحوالي 52.5 مليار دولار أمريكي عام 1990 [85]، و 42.5 مليار دولار أمريكي عام 1985 [86]. ولا تتمتع الولايات المتحدة - حتى الآن - بنصيب كبير في هذه السوق، مقارنةً بحجم مبيعات الصين للولايات المتحدة. واحتلت الصين مرتبة سادس أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة عام 1994، إذ بلغت قيمة صادراتهما المتبادلة 50.6 مليار دولار أمريكي، وإن استأثرت الصادرات الصينية للولايات المتحدة بنسبة 81.7٪ من هذا التبادل التجاري [87]. ومع استمرار التطور والتحديث في الاقتصاد الصيني، سوف يرتفع الطلب على السلع والخدمات الأمريكية، ويزداد احتمال أن تصبح الصين من أكثر الأسواق ربحاً للولايات المتحدة. وإذا حققت الصين قدراً أكبر من استقرار النشاط التجاري، فسوف تصبح سوقاً جاذبة للاستثمارات الأمريكية، التي لم تكن تتجاوز 8.2 مليار دولار أمريكي عام 1993 [88]. جدير بالذكر أن مكتب التمثيل التجاري الأمريكي يتخذ في بعض الأحيان خطوات جريئة، تهدف إلى زيادة فرص الشركات الأمريكية لدخول السوق الصينية (الأمر الذي يسمح لشركات أجنبية أخرى بدخول هذه السوق). وتحاول إجراءات مكتب التمثيل التجاري حفز الصين أو مداهنتها - أو حتى إجبارها - على تقليص الحواجز التجارية واحترام حقوق الملكية الفكرية. وقد حققت هذه السياسة تقدماً في بعض المواضع، حيث حدث انفراج وقتي في شكل اتفاقيات توقعها الصين، وإن كان تطبيقها يشوبه القصور أو عدم التوازن. ولا شك أن واشنطن تفضل وجود علاقات سلسة مع بكين، لكي تزيد من فرص الاستفادة والمزايا الاقتصادية.

وتكتسب الصين أهمية أخرى في المجالين السياسي والأمني، لأن نجاح أي مبادرة أمريكية يستلزم موافقة بكين. وكمثال على ذلك سعت واشنطن للحصول على تأييد بكين أثناء المفاوضات مع بيونج يانج، ولولا حصولها بالفعل على هذا التأييد لما أمكن التوصل إلى "الإطار الأمريكي-الكوري الشمالي" المتفق عليه بين البلدين. وبالطبع كان لا بد من الحصول على تأييد الصين بشأن الموضوعات الأخرى المتعلقة بشبه الجزيرة

الكورية. وباعتبار الصين قوة نووية ودولة مصدِّرة للأسلحة، كانت موافقتها أمراً ضرورياً من أجل تحسين النظام العالمي للحد من انتشار الأسلحة النووية - الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه - ولكنها لم تحصل على التأييد الصيني بنفس القدر الذي تحقق خلال المفاوضات مع بيونج يانج.

أما من الناحية الإقليمية فتعتبر الصين قوة عسكرية كبرى، إذ يحتوي التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي - من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات - أكثر مما لدي أية مؤسسة عسكرية في أي مكان آخر [89]. صحيحٌ أن معظم معداته ليست متقدمة تكنولوجياً، ولا يتمتع إلا بقدرات محدودة على إرسال قواته خارج الأراضي الصينية [90]، إلا أن ميزانياته الرسمية آخذة في الارتفاع وجهود التحديث فيه مستمرة. ومن الواضح أن الصين لديها القدرة على تطوير ونشر قدراتها العسكرية بحيث تشكل تهديداً لمصالح جيرانها ومصالح الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد أقامت الصين عدة منشآت يمكن استغلالها عسكرياً في المناطق المتنازع عليها بجزر سبراتلي*، ووجهت تهديدات عسكرية صريحة إلى تايوان، مما أثار القلق لدى جيران الصين وكثير من المراقبين الأمريكيين. ورغم تأكيد بكين على أن جيش التحرير الشعبي لا يشكل تهديداً لأي دولة أخرى، فإن المعلومات المتاحة والموثوق بها عن ميزانية الجيش وهياكله وعقيدته القتالية - والتي تعامل حتى الآن على أنها أسرار عسكرية - لا تؤيد هذه المزاعم. ومن ثم أصبحت القوة العسكرية الصينية - المغلفة بالسرية - مصدراً للإزعاج في علاقات الولايات المتحدة بالصين، وأكثر ما يعوق هذه العلاقات - كما رأينا - هي قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان.

بعد قيام وحدات الجيش الصيني بإطلاق النار على المتظاهرين في الميدان السماوي (تيان آن مين) - في 4 حزيران / يونيو 1989 - قرر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش فرض عقوبات تجارية على الصين، لا تسري على المواد الاستراتيجية [91]. ثم خففت هذه العقوبات في الشهور التالية، ولكن العلاقات العسكرية لم تستأنف إلا في عام 1994. وطوال هذه المدة دأبت الولايات المتحدة

* تقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثر مناطق النزاع قابلية للتفجر في منطقة شرق آسيا، إذ يتنازع عليها كل من الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفلبين، راجع العدد 10 من سلسلة دراسات عالمية «المناخ الأمني في شرق آسيا»، ص 10.

على اتهام الصين بارتكاب انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال التقارير السنوية لوزارة الخارجية، أثناء مباحثات وضع الدولة الأولى بالرعاية. كما اتخذت واشنطن موقفاً رافضاً إزاء سلوك بكين فيما يتعلق بالمنشقين ومسألة إقليم التبت، حيث وفرت الملاذ لكثير من الفارين من مذبحة الميدان السماوي، وأتاحت لهم – ولغيرهم من المنشقين – شهرة واسعة في وسائل الإعلام لفترة وجيزة. واستطاع دعاة حقوق الإنسان وحقوق العمال نيل تأييد الكونجرس للضغط على الإدارة الأمريكية، في محاولة لإجبار بكين على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وممارسات العمل. وقد حرص كثير من أعضاء الكونجرس على الظهور بمظهر المدافعين عن الديمقراطية في الصين، ومن المؤكد أن أي إدارة أمريكية ستتعاطف مع مؤيدي الديمقراطية الصينية[92]، مثلما حدث في قضية وي جنج شنج "أبو الديمقراطية الصينية"، الذي أودعته السلطات الصينية السجن عام 1979، ثم أدانته بتهم أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1995.

وقد سبق أن رأينا كيف كانت بكين ترفض بشدة تناول هذه القضايا بطريقة صريحة ومباشرة، وإن أظهرت بعض التسامح مع المنشقين لامتصاص الانتقادات الدولية، والأمريكية منها بصفة خاصة. وبعد عدة اجتماعات لم تسفر إلا عن الاختلاف بين المسؤولين الأمريكيين والصينيين، أدركت إدارة كلنتون عام 1994 أن المواجهة لن تثمر طالما ظلت تربط مسألة حقوق الإنسان بوضع الدولة الأولى بالرعاية، ومن ثم قررت فصل المسائل الاقتصادية عن قضية حقوق الإنسان، ولم يُسمح لقضايا حقوق الإنسان بعدئذ بتعطيل المباحثات التجارية بين البلدين. إلا أن وضع الصين – بوصفها الدولة الأولى بالرعاية – يتطلب تجديد موافقة الكونجرس كل سنة، وقد يرى أعضاء الكونجرس الإبقاء على الربط بين هذين الموضوعين[93].

هناك بالطبع خلافات أيديولوجية عميقة بين واشنطن وبكين حول مسألة حقوق الإنسان، وحول حدود المراقبة الدولية للممارسات الداخلية، ومدى تعارض ذلك مع مبدأ السيادة. والاحتمال الأكبر أن تظل هذه الخلافات قائمة، حتى مع حدوث تغيرات

سياسية في عاصمة أي من الدولتين. ومن ثم قد تصبح قضية حقوق الإنسان حجر عثرة أمام التعاون الأمريكي-الصيني في كثير من المجالات، دون أن تتحول بالضرورة إلى حاجز يعوق هذا التعاون تماماً.

أما قضية تايوان فقد سبق أن ناقشناها بشيء من التفصيل*، من خلال حديثنا عن السياسة الخارجية الصينية، وهي تشكل بدورها مسألة معقدة في العلاقات الأمريكية-الصينية[94]. ومن المسلم به أن أي إدارة أمريكية، لا تستطيع التخلي عن تايوان – حكومةً وشعباً – وذلك لأسباب كثيرة؛ منها العلاقة التاريخية بين تايوان والولايات المتحدة التي تعود جذورها إلى الحرب العالمية الثانية، والتأييد الأمريكي واسع النطاق للتطورات الديمقراطية في تايوان، والعلاقات التجارية الوطيدة، والبنود التي ينص عليها قانون العلاقات التايوانية[95]. ومن ناحية أخرى تريد واشنطن الحفاظ على علاقاتها مع أكبر دولة في العالم، وهي الصين التي تتمتع بسوق ضخمة متنامية. ومن المرجح أن يتم التوصل إلى حل للمسألة التايوانية فيما بين تايبيه وبكين وحدهما، بغير إسهام أمريكي مباشر. وإلى أن يتم ذلك سيظل موقف واشنطن – إزاء هذه المسألة – مماثلاً لموقفها من قضية حقوق الإنسان، أي التعامل مع الخلافات حول القضية بحذر، حتى لا يحدث ضرر بالغ بالجوانب الأخرى للعلاقات الأمريكية-الصينية.

اليابان

تعد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أهم العلاقات الثنائية قاطبة – في منطقة شمال شرق آسيا – طبقاً لما تنص عليه وثيقة "الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة بشأن منطقة شرق آسيا-المحيط الهادي"[96]. حيث تفيد هذه الوثيقة المرجعية بأن "التحالف الأمني الأمريكي مع اليابان هو ركيزة سياسة الولايات المتحدة في آسيا"[97]. ومثل هذه البيانات التعميمية لها ما يبررها، بل إنها مقبولة حتى لدى معارضي سياسة الولايات المتحدة. فالمعروف أن اقتصاد اليابان هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وبينه وبين الاقتصاد الأمريكي قدر كبير من "الاعتماد المتبادل"،

* راجع ص 22 وما يليها.

وهو ما يمكن الاستدلال عليه من كثرة فروع الشركات اليابانية في الولايات المتحدة. ومع أن عدداً قليلاً من الشركات الأمريكية هو الذي نجح في اختراق السوق اليابانية، فإن حجم الاستثمارات الأمريكية الخاصة في اليابان بلغ قيمة مرتفعة. وبات من الطبيعي أن تحتوي المنتجات الأمريكية على مكونات مصنوعة في اليابان ودول أخرى، والعكس بالعكس.

كان التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة – في عام 1994 – يمثل ثاني أكبر شراكة تجارية ثنائية في العالم، بعد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا[98]. ورغم أن العجز التجاري الأمريكي – إزاء اليابان – بلغ عام 1994 ما يقرب من 70 مليار دولار (39.2٪ من إجمالي التبادل التجاري المشترك)، فإن الصادرات الأمريكية لليابان وفرت حوالي 2.2 مليون فرصة عمل للمواطنين الأمريكيين[99]، مع ملاحظة أن الفائض في الميزان التجاري الياباني آخذ في التناقص حالياً.

أما في المجال الأمني، فإن واشنطن تعتبر تحالفها مع اليابان أحد أهم العوامل في استقرار شرق آسيا. ومن أسباب ذلك وجود 47,000 جندي أمريكي في اليابان، ولولا التحالف الأمريكي-الياباني لما أمكن تمركزهم بالمنطقة. ومن ضمن الأسباب أيضاً الوضع الجغرافي-الاستراتيجي لليابان، الذي يهيئ للولايات المتحدة قاعدة ارتكاز وظروفاً مؤاتية لإقامة العسكريين وتحركاتهم، عند نشوب صراع في كوريا أو أي مكان آخر بشمال شرق آسيا.

ومن هنا فإن أهم العلاقات الأمنية في المنطقة هي العلاقة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة، لأنها "تربط اليابان بإطار يدعم أمن جيرانها"[100]. وهكذا يضفي التحالف على سلوك اليابان قدراً من إمكانية التنبؤ، مما يسمح لجيرانها بالتعامل معها بثقة، رغم تاريخها العدواني في فترة الثلاثينيات والأربعينيات. وبغير وجود التحالف والدور الأمريكي في أمن اليابان، فإن "طوكيو ستضطر للدفاع عن نفسها عسكرياً، مما يفجر سباق التسلح في المنطقة بصورة جد خطيرة"[101]، حسب تعبير صحيفة *The Straits Times* الصادرة في سنغافورة. وإذا كان التحالف يحد من حرية اليابان في الحركة بصورة تجعل هذا التحالف مقبولاً في شرق آسيا، فإنه أيضاً يقدم المبرر

والإطار الذي تعمل واشنطن من خلاله على ربط نفوذها وقدراتها باليابان، لموازنة أو تقييد قوة الصين الناشئة.

بغض النظر عن أهمية العلاقات مع اليابان بالنسبة للولايات المتحدة، اتخذت واشنطن مؤخراً بعض الإجراءات، التي تبدو أبعد ما تكون عن التعاون مع طوكيو. إذ طلبت من اليابان أن ترفع قيمة مشترياتها من السلع الأجنبية، خاصةً السلع الأمريكية. ودخل مسؤولو التمثيل التجاري الأمريكيون – مع نظرائهم اليابانيين – في مساومات لا نهاية لها، وهددوا بين الحين والآخر باتخاذ إجراءات عقابية، إذا تجاهلت طوكيو المطالب الأمريكية. والمعروف أن إدارة الرئيس كلنتون سعت إلى إزالة معوقات الاستيراد، وهو واحد من أهم أهداف الولايات المتحدة. ورغم اعترافها بأن الإطار القانوني للشركات اليابانية لا يتضمن وضع عراقيل أمام الاستيراد، فإن واشنطن تزعم أن وضع العراقيل هو أسلوب كامن في الممارسات الفعلية للشركات اليابانية. ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى عقد نوع من الاتفاقيات، يلزم اليابان بشراء كميات محددة من المنتجات الأمريكية وبالذات أجزاء السيارات.

في ظل هذه الظروف انعكست التوجهات اليابانية، ففي الماضي كانت طوكيو تنتهج سياسة صناعية حمائية، أدت إلى سيطرة الشركات اليابانية على كثير من قطاعات التجارة الدولية، أما الآن فهي تطالب بتطبيق مبادئ التجارة الحرة لتقف في وجه المقترحات الأمريكية. وفي الوقت ذاته تغيرت سياسة واشنطن إلى حد ما، فبعد أن كانت أكبر مدافع عن التجارة الحرة الخالية من القيود، أجبرها عجزها التجاري الهائل – إزاء اليابان – على المطالبة بالتدخل في إدارة السوق. وفي خضم هذه الصراعات دأب السياسيون الأمريكيون على مهاجمة الحكومة اليابانية، بصورة فجة وغير دبلوماسية في أغلب الأحيان. وإن كانت هذه المواقف – من جهة أخرى – موجهة في المقام الأول إلى الناخبين الأمريكيين. ومن الطبيعي ألا تسفر مثل هذه الأساليب عن صيغة ترضي الدولتين، ولكن كلا الطرفين حاول تجنب حدوث الأزمات من خلال حلول وسطى غامضة، يستطيع أن يفسرها كل طرف على أنها انتصار شخصي له.

إن إصلاح الخلل في الميزان التجاري الأمريكي تجاه اليابان، لا يتطلب إجراء مناورات في إطار السياسة الخارجية، بقدر ما يتطلب إحداث تغييرات داخلية في كلا الدولتين[102]. فعلى الجانب الأمريكي يتعين على واشنطن أن تنتهج سياسات تشجع المدخرات الوطنية، حتى لا تستهلك البلاد أكثر مما تنتج. وعلى الجانب الياباني ينبغي أن تتيح طوكيو مزيداً من فرص الاستهلاك باتخاذ عدد من الإجراءات المناسبة، يكون من ضمنها تحرير الاقتصاد المحلي من قيوده الثقيلة.

أما في مجال الشؤون الأمنية والسياسية، فيبدو التعاون الياباني الأمريكي أكثر انسجاماً. إذ تلجأ واشنطن إلى استشارة طوكيو بصورة وثيقة ومستمرة، وفي المقابل تؤيد طوكيو عادة مبادرات واشنطن. وفي هذا الإطار يوجد هيكل رسمي للتشاور الأمني، يبدأ من وزراء الخارجية والدفاع في كل من الدولتين، ويصل حتى مستوى القادة العسكريين للقوات الأمريكية في اليابان مع مسؤولي وكالة الدفاع في طوكيو. هناك أيضاً زيارات متبادلة رفيعة المستوى في المجالات التعليمية والوظيفية، إلى جانب عدد كبير من المناورات المشتركة - براً وبحراً - بين قوات الدفاع اليابانية والقوات المسلحة الأمريكية، سواء داخل اليابان نفسها أو في المناطق القريبة منها[103]. وباستثناء مسألة مقر القيادة المشترك أو تكامل الهيكل القيادي العسكري بين البلدين، فإن العلاقات بين الجيش الأمريكي وقوات الدفاع اليابانية هي عموماً علاقات وثيقة ومتعددة الجوانب، شأنها شأن علاقات الولايات المتحدة مع أي حليف آخر. ودليل ذلك ما تقدمه اليابان من دعم ضخم، يفوق ما يقدمه أي حليف آخر من حلفاء الولايات المتحدة[104].

ينبغي ألا نستنتج مما سبق عدم وجود خلافات بين العاصمتين (واشنطن وطوكيو) حول المسائل الأمنية والسياسية. فالمعروف أن اليابان أكثر اعتماداً على نفط الخليج العربي من الولايات المتحدة، ومن ثم أبدت كثيراً من التحفظ إزاء المواقف الأمريكية في الشرق الأوسط. وليس هناك تطابق تام في وجهات النظر بين واشنطن وطوكيو بشأن الصين أو روسيا أو كوريا، أو منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-المحيط الهادي (APEC)، وغيرها من القضايا. وخلال بعض الأزمات

الدولية، لم تكن ردود الأفعال اليابانية على مستوى توقعات واشنطن، وقد اتضح ذلك بجلاء أثناء حرب الخليج الثانية. وإن كانت حكومتا الدولتين - بصفة عامة - تحاولان تهدئة وتسوية تلك الخلافات.

لقد سعت كل من واشنطن وطوكيو إلى تنحية خلافاتهما التجارية، بحيث لا تنسحب على التعاون الأمني بين الدولتين. وإذا كانت هذه السياسة قد آتت ثمارها في الماضي، فقد تتعرض إلى مزيد من العقبات في المستقبل. لا سيما حين تطفو المشاكل التجارية على السطح - في كلتا العاصمتين - وتصبح هي العناصر المتداولة والمسيطرة في السياسة الداخلية. فالبطالة في قطاع التصنيع بالولايات المتحدة تستثير الغضب العارم ضد اليابان، مما أدى إلى زيادة مشاعر الاستياء بين الأمريكيين تجاه اليابان واتفاقية الأمن المتبادل[105]. وفي الآونة الأخيرة، حيث لا يوجد خطر مشترك محدد (وهو ما كان قائماً خلال الحرب الباردة)، بدأ الانتقاد الموجه لسياسات الولايات المتحدة - بشأن اليابان - يلقى مزيداً من الآذان الصاغية أكثر مما مضى، سواء ما صدر عن دعاة الانعزال والتحرر، أو عن المنادين بمجرد إعادة النظر في العلاقات الأمريكية الخارجية. وهذه الانتقادات - في معظمها - ترى أن التحالف الأمني (الياباني-الأمريكي) قد استنفد أغراضه، وبخاصة مسألة تمركز القوات الأمريكية في اليابان[106]. كما يرى هؤلاء المعارضون أن اليابان لديها من الموارد والنضج الكافي ما يتيح لها الدفاع عن أمنها بنفسها وعن استقرار المنطقة ككل. ومن ثم يغدو استمرار الوصاية الأمريكية عليها أمراً غير لازم، وسلبياته أكثر من إيجابياته، لا سيما أن اليابان لم تعد تشكل بالضرورة مصدر تهديد لجيرانها.

نتـائـج الدراسـة

العلاقات اليابانية ـ الأمريكية

من المتوقع أن تظل كل العلاقات الثنائية في المثلث الاستراتيجي - بشمال شرق آسيا - في حالة تغير مستمر خلال الأعوام القليلة الباقية من القرن العشرين، والأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الإطار ستكون العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان أكثر استقرار من غيرها، رغم أن الخلافات بشأن القضايا التجارية قد تعرض التحالف للتوتر بين الحين والآخر. وباستثناء التنافس الاقتصادي، نجد أن مصالحهما القومية تميل غالباً إلى التوافق. ومهما بلغ حجم الخلافات حول القضايا التجارية، فلن يستطيع المساس بجوهر الاتفاق الضمني بينهما بشأن النظام التجاري الدولي الذي يدعم رفاهية الطرفين. وغنيٌ عن الذكر أن كلاً من واشنطن وطوكيو تستفيدان من استقرار المناخ الإقليمي، وبالتالي فإن ظهور قوة مهيمنة جديدة في القارة الآسيوية سيشكل - بالطبع - تهديداً لكليهما. وفي ضوء الظروف الحالية والمستقبلية لمنطقة شمال شرق آسيا، يغدو من المرجح أن تحرص طوكيو على الوجود العسكري الأمريكي، وأن تؤيد استمرار ارتباط الولايات المتحدة بالمنطقة. ورغم الاختلافات الشاسعة بين الثقافتين السياسيتين لليابان والولايات المتحدة، فإن التزامهما باقتصاديات السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان يتيح لهما الأساس الأيديولوجي الذي يمكن أن يرتكز إليه التحالف فيما بينهما.

تنفرد العلاقة اليابانية ـ الأمريكية، دوناً عن العلاقات الأخرى في المثلث الاستراتيجي، بكونها علاقة مؤسساتية وطيدة. إذ تشترك واشنطن وطوكيو في تحالف مؤسس منذ أربعين عاماً، وله هياكل رسمية وغير رسمية لصناعة القرار، إضافةً إلى أنماط راسخة من التعاون الثنائي. ويرتبط كثير من الأمريكيين واليابانيين - ذوي المصالح والاهتمامات المشتركة - من خلال شبكات القطاع العام والخاص في كل من البلدين. صحيحٌ أن القوى الرافضة للعلاقات الأمريكية ـ اليابانية قد تكون قوية وعلى قدر كبير من الأهمية، ولكنها ستلقى بالقطع مقاومة من المنظمات المستقرة، ومن الثوابت التي أرستها عقود طويلة من التعامل بين البلدين. وإزاء كل هذه الاعتبارات

سيكون على القادة - في كل من الدولتين - أن يبذلوا كل ما بوسعهم لإقناع ناخبيهم بالإبقاء على عُرى التحالف.

إن الظروف غير المتوقعة - التي قد يأتي بها المستقبل - هي التي يمكن أن تقوض الدعائم القوية للتحالف، ولن يتم ذلك إلا إذا حدثت تطورات حادة في السياسات الداخلية بإحدى الدولتين أو كلتيهما. ومع أن التنبؤ بمستقبل السياسات الأمريكية أو اليابانية يقع خارج نطاق هذه الدراسة، فإنه يمكننا القول بأن العلاقات بين الدولتين ستتأثر حتماً، سواءً إذا انتصر "الانعزاليون" في واشنطن، الذين يريدون إبعاد الولايات المتحدة عن مسؤولياتها الدولية، أو إذا ظهر "القوميون" في طوكيو، وتعالت دعواتهم بتعظيم دور اليابان الدولي. وكل ذلك سوف يقتضي - بلا شك - نوعاً جديداً من العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة. وحين تظهر الدلائل على تخلي الولايات المتحدة عن دورها الآسيوي، سوف تزداد بالطبع مخاوف اليابانيين على أمنهم، مما يعطي قوةً ونجاحاً للتوجهات القومية في اليابان. ومن هنا فإن أي حكومة يابانية - مهما كانت معتدلة - ستضطر لإعادة النظر في السياسة الدفاعية، إذا ما قررت الولايات المتحدة إنهاء ارتباطها بشمال شرق آسيا. لأن السياسة الدفاعية اليابانية تستند - أساساً - إلى اعتقاد راسخ بأن الولايات المتحدة ستستمر في حماية اليابان. وإذا تزعزع ذلك الاعتقاد فلا بد عندئذ من ظهور سياسات دفاعية جديدة، وهذه قد تقود بدورها إلى ردود فعل من جانب الحكومات الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زعزعة استقرار المنطقة.

العلاقات الصينية ـ اليابانية

تأتي العلاقة بين الصين واليابان في المرتبة الثانية، من حيث درجة استقرار العلاقات في المثلث الاستراتيجي، وهي بالطبع معرَّضة للتقلُّب إلى حد كبير. ويوجد في الوقت الحالي أهداف مشتركة بين طوكيو وبكين؛ سواء بالنسبة للتجارة والاستثمار أو بالنسبة للاستقرار الإقليمي خاصة في كوريا، وهذا من شأنه - بطبيعة الحال - أن يدعم العلاقات الثنائية القوية بينهما على المدى القريب.

أما على المدى البعيد فمن الواضح أن مصالحهما تختلف تجاه بعض القضايا الهامة، وفي مقدمتها – مثلاً – اختلاف الرؤى عن كيفية تحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا. كما يختلفان أيضاً حول وضع تايوان والدور الأمريكي في المنطقة. وبالنسبة للمشكلة الكورية، توحي التصريحات العلنية – الصادرة من طوكيو وبكين – بأنهما تسعيان إلى توحيد شبه الجزيرة، ولكن يبدو أن الحقيقة عكس ذلك، إذ تفضل كل من الصين واليابان بقاء الوضع كما هو عليه، بدلاً من ظهور دولة كورية موحدة قوية. ونظراً لأن شبه الجزيرة الكورية كانت على الدوام مسرحاً تاريخياً للتنافس الصيني ـ الياباني، فإن كلا الطرفين يتربص بالآخر حتى لا يستفيد من أي ترتيب يُتخذ بشأن المسألة الكورية. وغنيٌ عن الذكر أن كلاً من الحكومتين لا ترضى بأن تهيمن الأخرى على شمال شرق آسيا أو جنوب شرقها، مع كل ما تحمله الصفوة الحاكمة – في كلا البلدين – من شكوك عميقة تجاه نظيرتها على الطرف الآخر.

من الواضح أن المنفعة المتبادلة – التي تجنيها الدولتان حالياً من التجارة والاستثمار – تتزايد بصورة هائلة، وهو أمر قد يحافظ على العلاقات الثنائية بينهما لفترة طويلة من الزمن، رغم خلافاتهما السياسية الخطيرة. ولكن ينبغي ملاحظة أن نوعية التفاعل الاقتصادي بين الصين واليابان، تختلف عما بين الولايات المتحدة واليابان. لأن هذا التفاعل – أي ما بين الصين واليابان – لا يتخذ الشكل المعقد لـ "الاعتماد المتبادل" القائم بين الولايات المتحدة واليابان، والذي يجعل كلاً من الاقتصاديين – الياباني والأمريكي – معتمدين على بعضهما البعض إلى حد كبير، مما يهيئ إطاراً للتعاون الشامل على المدى البعيد. وبغض النظر عن النمو الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته الصين، فإن مستوى التنمية الاقتصادية فيها يختلف عن مستوى اليابان، التي تعد نموذجاً لاقتصاد عصر المعلومات وعصر ما بعد التصنيع. أما الصين فلا تزال دولة ذات اقتصاد نام، يعتمد على الدول الأخرى للحصول على التكنولوجيا المتطورة، ولا تزال معظم قطاعات الاقتصاد الصيني ومجالاته تعيش في عصر ما قبل عصر الصناعة. ومع النمو المرتقب للاقتصاد الصيني، يمكن أن تقوم الدعائم للترابط والاعتماد المتبادل بينه وبين اقتصادات الدول الأخرى، ولكن ذلك – إذا قُدِّر له أن يتحقق – فلن يحدث قبل عشرات السنين.

ويلاحظ أيضاً أن العلاقات بين الصين واليابان تفتقر بشكل واضح إلى وجود الأساس الأيديولوجي، رغم أن معظم جوانب ثقافة الدولتين تنبع من جذور كونفوشيوسية مشتركة، ويرجع ذلك إلى اختلاف التوجهات والقيم السياسية السائدة في كلا المجتمعين، والتي لا تكاد تتفق في شيء.

لقد سبق أن رأينا كيف تتأثر العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان بالتطورات السياسية الداخلية في كلتا الدولتين، وليست العلاقات بين الصين واليابان استثناءً من ذلك، لا سيما أن سياسات كل منهما تمر الآن بمرحلة انتقالية. والفارق الجوهري بينهما أن النظام السياسي الصيني أكثر اعتماداً على الصلات الشخصية، وأقل استقراراً بالقياس إلى اليابان. أما في اليابان فإن التغيرات السياسية ليس لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية بعكس ما يحدث في الصين، حيث تستأثر التوجهات القومية بالأولوية قبل الإصلاح، مما قد ينعكس بصورة مباشرة على الاستقرار في المنطقة.

العلاقات الأمريكية ـ الصينية

تلك هي العلاقة الثنائية الأخيرة في المثلث الاستراتيجي لمنطقة شمال شرق آسيا، وتمر حالياً بمرحلة من الضعف. ومن البديهي أنها أكثر هشاشة وأقل استقراراً من العلاقتين الأخريين. ومع ذلك فإن لدى كل من الحكومتين أسباباً وجيهة للإبقاء على العلاقات الشاملة بينهما، في مجالات مثل التجارة والاستثمار، إضافةً إلى الحوار حول مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والأمنية. وهي أمور قد تدفع كلاً من واشنطن وبكين إلى محاولة تحسين العلاقات، بعدما تردت إلى أدنى مستوياتها عقب زيارة الرئيس لي تنج ـ هوي لجامعة كورنيل. ولم تسْلم إدارة الرئيس كلنتون ولا نظام جيانج زيمن من انتقادات المعارضين إزاء ترتيبات التسوية المزمعة، ولم يكن أي منهما في وضع قوي يسمح له بتقديم التنازلات. وكما هو معروف فإن التوافق الأيديولوجي والاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة، أقل مما هو عليه بين الصين واليابان.

وفي ظل تزايد اللامركزية الاقتصادية في الصين، وتفويض السلطات الذي تمنحه بكين للسلطات المحلية، تصبح المشاكل القائمة في العلاقات الصينية ـ الأمريكية معرضةً

لمزيد من التفاقم. وسوف تعاني الأنشطة الاقتصادية المتبادلة من الآثار السلبية، كلما تقاعست الإدارات والمشروعات المحلية عن تنفيذ السياسات التي تضعها بكين، مثلما يحدث الآن – فيما يبدو – بشأن اتفاقيات الملكية الفكرية. جدير بالذكر أن انتهاكات معايير العمل الدولية – التي يزعم أنها تُرتكب في الصين – لا تحدث إلا من جانب أصحاب المشاريع الخاصة والمديرين على المستوى المحلي، وليس على مستوى المشروعات الحكومية، باستثناء المصانع التابعة للسجون طبعاً.

من المرجح – إذن – أن تستمر الخلافات الجوهرية بين الحكومتين لبعض الوقت. ويكاد يكون في حكم المستحيل أن تأتي حكومة أمريكية لا تهتم بوضع حقوق الإنسان في الصين، أو تقلص التزامها الأمني تجاه تايوان، أو تسمح لبكين بممارسات تجارية مجحفة. وفي المقابل ليس من المرجح أيضاً – في المدى القريب على الأقل – أن يتقبل زعماء الصين الحاليون المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان، أو ما يعتبرونه تدخلاً أمريكياً في شؤون الصين الداخلية، وتحديداً فيما يتعلق بتايوان والحريات السياسية. وإذا ما أسفرت الصراعات على الخلافة في بكين عن فوز التيار القومي المتشدد، أو فوز معارضي الإصلاح الاقتصادي السريع، فإن سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة قد تتخذ شكلاً تصادمياً أكثر مما كانت عليه، وعندئذ سيكون من العسير الحفاظ على العلاقات الصينية ـ الأمريكية بمستوياتها الحالية، حتى في المجالات الاقتصادية.

نتائج عامة بشأن المنطقة ككل

نستطيع أن نستخلص مما سبق أربع نتائج عامة تنطبق على كل العلاقات الثنائية، وتكتسب أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة، ونوردها فيما يلي:

أولاً. سيظل ارتباط الولايات المتحدة بشمال شرق آسيا – في المستقبل المنظور – أحد الشروط الضرورية لاستقرار المنطقة، والذي يعد بدوره شرطاً أساسياً للتوسع في فرص التجارة والاستثمارات الدولية. وثمة أمور هامة في هذا الصدد؛ منها تنفيذ الإطار الأمريكي ـ الكوري الشمالي المتفق عليه، وتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، والقبول بدور ياباني أكثر نشاطاً على المستوى الإقليمي والدولي، وتجنب

الصراع بشأن تايوان قدر الإمكان، وإشراك الصين في مختلف التنظيمات الدولية لتصبح تصرفاتها أكثر انضباطاً. وكل ذلك سوف يعتمد تماماً على المشاركة الفعالة من جانب الولايات المتحدة.

ثانياً. مع غياب تصور عام جامع للسياسة الخارجية الأمريكية، كمعادل وظيفي بديل لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، يصبح من الصعب على واشنطن أن ترتب الأولويات في أهداف سياستها الخارجية. وفي المقابل يصبح من الصعب على الحكومات الأخرى أيضاً أن تتفهم الإجراءات الأمريكية. أما إذا ارتكزت السياسة الأمريكية إلى خطة ذات إطار عام شامل، فلن يتخوف المسؤولون والمحللون الصينيون بعد ذلك من وجود سياسة أمريكية للاحتواء، ولن يتصور المراقبون في كوريا الجنوبية أن واشنطن فضلت بيونج يانج على سيئول. ولكن مثل هذا الإطار ما يزال في علم الغيب، ولم يُطرح له أي تصور سواء من قبل المؤيدين أو المعارضين.

ثالثاً. في ظل ما توليه واشنطن من أولوية كبيرة للاقتصاد، وبخاصة مسألة دعم الصادرات، ستصبح عملية تنفيذ السياسة الخارجية أكثر تعرضاً للتعقيد، لأن الاهتمام الاقتصادي يتجه إلى قطاعات معينة من الأجهزة الإدارية، وإلى العاملين ذوي المهارات والخلفية المناسبة، خلافاً للدبلوماسية التقليدية التي تمثلها عادة أجهزة الشؤون الخارجية ووكالات الدفاع. وفي هذا الصدد يبدو أن مسؤولي مكتب التمثيل التجاري الأمريكي يستخدمون لغة أكثر حدة، وينتهجون أسلوباً أميل للتصادم، مقارنةً بنظرائهم في وزارتي الخارجية والدفاع. ومن ثم فإن مكتب التمثيل التجاري الأمريكي، ووزارة التجارة، ووزارة المالية – إذا دخلت كلها في عملية تنسيق السياسة الخارجية لواشنطن – سوف تضفي مزيداً من التعقيد على هذه العملية، التي هي أصلاً لا تخلو من العيوب.

رابعاً. صحيحٌ أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية، ولكن عدم وجود قوى عظمى منافسة لن يضمن أن يدين لها حلفاؤها تلقائياً بالولاء، أوحتى أن

يتقبلوا ما تتخذه من مبادرات ولو كان ذا أولوية كبرى. ففي ظل النظام العالمي المعاصر يتعذر استمرار التحالفات والعلاقات غير المتكافئة (وهي سمة فترة الحرب الباردة)، ويستحيل بالطبع تأسيس روابط جديدة من هذا النوع، وهذا ما ينطبق بالتأكيد على منطقة شمال شرق آسيا.

دلائل الدراسة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

إذا كان الطرفان الآخران في المثلث الاستراتيجي لشمال شرق آسيا - أي الصين واليابان - يعطيان أولوية كبرى للعلاقات مع الولايات المتحدة، فإن سياسة الولايات المتحدة وسلوكها ستؤثر - بالضرورة - على المنطقة تأثيراً كبيراً. ومن ثم فإن حدوث تحولات حادة في سياستها سيسفر بالقطع عن اختلال خطير في استقرار المنطقة، مما يشكل تهديداً للأوضاع التي تزعم معظم الإدارات الأمريكية أنها تريد الحفاظ عليها.

التغيرات المفاجئة في السياسة الأمريكية ودورها في زعزعة الاستقرار

قد تستطيع واشنطن - إزاء قضايا معينة - أن تجري تغييرات مفيدة، ولكن العناصر الأساسية للسياسة الأمريكية ينبغي أن تظل ثابتة دون تغير، على الأقل في المدى القريب. وبعبارة أخرى يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تحالفها مع اليابان وكوريا الجنوبية، وأن تحافظ على مستوى وجودها العسكري في المنطقة بحجمه الحالي، وأن تظل على ارتباطها بشؤون منطقة شمال شرق آسيا. ومن المهم في هذا الصدد أن تسعى الولايات المتحدة لإقامة روابط شاملة مع الصين، وأن تصر على تنفيذ الإطار المتفق عليه مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ورغم أن هذه السياسات قد لا تكون كافية لضمان استقرار المنطقة، إلا أنها على الأقل أحد الشروط الضرورية، التي لا يُتوقع تحقيق الاستقرار بدونها.

• **ضرورة إيجاد صيغ أفضل من التعاون والتكامل**: باستطاعة الحكومة الأمريكية أن تحسن الأسلوب الذي تنتهجه لتطبيق سياستها في شمال شرق آسيا، ولديها على الأقل طريقتان لذلك. الطريقة الأولى هي تحسين الأداء الخاص بآلية التنسيق بين المنظمات العاملة في المنطقة، من خلال إنشاء آلية أخرى جديدة تضفي مزيداً من السهولة على هذا التنسيق. ونظراً لطبيعة النظام الأمريكي فقد تظهر بعض التناقضات التي لا يمكن تجنب حدوثها، ولكن يمكن تقليلها إلى حد مقبول. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يشترك في عملية التنسيق كل من الهيئات المدنية المعنية، ووزارة الدفاع، والإدارات المنفصلة، والقيادات العسكرية الموجودة في المنطقة.

• **الانتفاع بخبرات المتخصصين في الشؤون الإقليمية**: الطريقة الثانية لإجراء التحسين المطلوب - في أسلوب تطبيق السياسة الأمريكية - هي استقطاب وتوظيف الكوادر من العاملين ذوي الخبرة بشؤون المنطقة، وتقديم الحوافز لهم لضمان استبقائهم في وظائفهم الحكومية. وهناك بعض الجهات - بحكم طبيعة عملها - تكون أقل خبرةً في التعامل مع الشؤون الخارجية، مثل وزارة التجارة ووزارة المالية ومكتب التمثيل التجاري الأمريكي، وهذه بالطبع أكثر احتياجاً للمتخصصين في الشؤون الإقليمية. بل إن وزارتي الخارجية والدفاع - وهما أكثر تعاملاً مع الشؤون الخارجية - تعانيان من عجز واضح في هذه الكوادر ذات الخبرات الإقليمية، بسبب عدم وجود الحوافز المجزية. ففي وزارة الخارجية يتم نقل العاملين - بصفة دورية - من منطقة لأخرى ومن وظيفة لأخرى، بحيث يأتي جانب الترقي الوظيفي على حساب عمق الخبرة. وفي الهيئات العسكرية أيضاً يستأثر ذوو المهارات القتالية بفرص الترقي والتدريب، أكثر من الخبراء الإقليميين المتخصصين، سواء كان ذلك في شمال شرق آسيا أو في أي مكان آخر.

في ظل كل هذه الظروف، فإن تخلي الولايات المتحدة عن دورها في المنطقة، أو ظهور ما يوحي بقرب ذلك، سوف يجر المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار لا يمكن قبولها. ومعظم زعماء دول شمال شرق آسيا تنتابهم شكوك قوية إزاء سلوك واشنطن

في هذا الصدد، وهو ما يمكن استشفافه من ردود أفعالهم. فقد أظهرت سيئول – على سبيل المثال – ارتيابها من المواقف الأمريكية تجاه كوريا الشمالية بشأن الإطار المتفق عليه مع بيونج يانج، كما أظهرت طوكيو استياءها لامتناع الرئيس كلنتون عن حضور قمة "منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي" عام 1995.

تعديل السياسة الأمريكية على المدى الطويل

تؤيد هذه الدراسة التحليلية توجهات السياسة الأمريكية الرسمية، المدرجة في وثيقة "الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة بشأن منطقة شرق آسيا ـ المحيط الهادي"، ولكن بالنسبة للمدى القريب فقط. أما على المدى البعيد، فترى الدراسة أنه يتعين على الولايات المتحدة استحداث بعض المناهج الجديدة للتعامل مع قضايا المنطقة. ومفهوم المدى القريب نعني به المدة الزمنية – سواءً طالت أم قصرت – ما دامت الخصائص الجوهرية للسياسات الدولية والعلاقات الثنائية مستمرة دون تغيير كبير. أما المدى البعيد فيعني حدوث تغيرات كبرى، بحيث يمكن القول إن نظاماً جديداً للتعامل والتفاعل قد طرأ على المنطقة. ولن يكون من السهل حينئذ التعرف بدقة على سمات هذا النظام الجديد، ولكن من المرجح أنه سيكون أكثر تعقيداً، وسيرافقه مزيد من التدهور في المواقف، حيث تصبح القوة العسكرية هي الأداة المثلى لفرض الإرادة وبسط النفوذ.

مثل هذه التغيرات والتحولات – التي قد تتخذ شكلاً تدريجياً أو مفاجئاً – ربما تأتي نتيجة تغير عدد أطراف المعادلة (فقد تتوحد الكوريتان، أو الصين وتايوان، أو تعود روسيا إلى الساحة)، أو نتيجة حدوث تغيرات كبرى في السياسة الداخلية لإحدى القوى الكبرى أو كلها. بل إن الأحداث الخارجية نفسها قد تؤدي إلى تغيير في النظم القائمة. وأياً ما كان الأمر، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن التغيير وارد في أي وقت، بل لعله يحدث فعلاً في الوقت الحاضر. ومن ثم يتعين أن تستعد واشنطن للتكيف مع هذه الظروف، دون أن تحدث تغييراً مفاجئاً لوضعها في المنطقة.

وكما أشرنا من قبل – في هذه الدراسة وفي غيرها – فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تنتقل من حالة الظروف "قريبة المدى" إلى الظروف "بعيدة المدى"، إذا استطاعت الجمع بين العلاقات الأمنية الثنائية، والوجود العسكري الخارجي، والحفاظ على ارتباطها بالمنطقة[107]. ولكن عليها أن تدعم مكونات سياستها الأمنية عن طريق إنشاء هياكل متعددة الأطراف. وينبغي ألا تتحول مثل هذه الهياكل إلى مجرد محافل للتشاور، بل يجب أن تصبح منظمات حقيقية، وتؤدي دورها المنوط بها، من حيث دعم إجراءات بناء الثقة وتسوية النزاعات الإقليمية. وفي هذا السياق تعتبر منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية نموذجاً لهذه الهياكل. وهناك بالطبع منظمات ذات صلاحيات أوسع، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي (APEC)، والمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF)، وكلها يمكن أن تتيح مجالاً أرحب أمام دول شمال شرق آسيا والولايات المتحدة لبحث المشاكل الإقليمية. لا سيما أن باستطاعة الأعضاء الآخرين أداء دور الوسيط، وإتاحة الأرضية المحايدة للمباحثات، أفضل من أي دولة أخرى في منطقة شمال شرق آسيا. وقد أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أنها تحبذ صيغة الهياكل متعددة الأطراف، وإن لم يتم إنشاؤها بعد باستثناء منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية. ومثل هذه الهياكل – إن خرجت إلى حيز الوجود – فسوف تسمح بالمرونة في إدارة النزاعات، وتُبقي على ارتباط الولايات المتحدة بالمنطقة بصورة أقل ظهوراً، وربما أيضاً أقل تكلفة.

الهوامش

1. لا تُعتبر روسيا من دول شمال شرق آسيا رغم موقعها الجغرافي، لأن حكومات شمال شرق آسيا لا تراها دولة آسيوية، بل إن الصفوة الروسية ذاتها لا تعد نفسها آسيوية.
2. العلاقات الثنائية ليست الأساس الوحيد الذي ترتكز عليه السياسات الإقليمية، لأن كل الأطراف تنتمي إلى منظمات ذات نطاقات أوسع من الأقاليم المحدودة، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا ـ المحيط الهادي (APEC)، والمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF). وبخلاف ذلك لا توجد أي منظمة أوسع من نطاق الإقليم، وتنتمي لها حكومات الدول الخمس، بينما تنتمي كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلى جميع هذه المنظمات.
3. انظر:

The Military Balance 1985-1986, London: The International Institute for Strategic Studies, 1985, pp. 28-29 and 113-115, respectively.

4. المرجع السابق، ص 127 ـ 128.
5. المرجع السابق، ص 134 ـ 135.
6. المرجع السابق، ص 125 ـ 126.
7. المرجع السابق، ص 14.
8. يفوق عدد قوات كوريا الشمالية حالياً، ما كان عليه عام 1985 بحوالي 200,000 فرد. أما القوات المسلحة لكوريا الجنوبية فتبلغ الزيادة فيها حوالي 35,000 فرد. انظر:

Military Balance 1994-1995, 1994, pp. 178-180.

9. انظر: Far Eastern Economic Review, *Asia Yearbook*, 1995, p. 14.
وحتى اليابان، التي كانت في بداية هذه الفترة تتمتع باقتصاد ناضج، لم يتجاوز فيها معدل النمو 4.1٪.
10. التقديرات الخاصة بإجمالي الناتج المحلي لكوريا الشمالية بها قدر من التخمين. وباقي التقديرات المذكورة هنا مأخوذة عن بيانات في المصدرين التاليين:

Asia Yearbook, 1995, p. 14. *The CIA World Factbook* 1994, on line (http://www.ic.gov).

11. على سبيل المثال، انظر:

Renshi Lue, "Post-Cold War Strategic Trends in the Asia-Pacific Region," pp. 5-6, and "Strategic Change in China's Policy of Army Building and Its Post-Cold War Strategy for Peace," p. 10, in *International Strategic Studies* (Beijing), Numbers 3 and 4, 1994, respectively; and Yufan Liang, "The Rise of China and Asian Regional Security," *SIIS Journal* (Shanghai), Volume 1, Number 2, 1994, pp. 8-9.

كما أكد على هـذا الـرأي كـل الهيئات البحثية التي زارها المؤلف في بكين وشنجهاي، في آذار / مارس 1994.

12 . للرجوع إلى أمثلة حديثة في هذا الصدد، انظر :

Wei Yang, "International Commentary: Setbacks and Prospects for Sino-U.S. Relations," *Liowang* (Beijing), No. 27, July 3, 1995, p. 45, translated in *Daily Report: China, Foreign Broadcast Information Service, FBIS-CHI-95-* 140 (hereinafter referred to as *FBIS-CHI-xx-xxx),* July 3, 1995, pp. 4-5; and Jen Hui-wen, "Gradual Escalation of China's Strategy Against the United States, Taiwan," *Hsin* (Hong Kong), June 30, 1995, p. 29, translated in *FBIS-CHI*-95-128, June 30, 1995, pp. 10-12; and Robert Sutter, "China's Sinister View of U.S. Policy: Origins, Implications and Options," *CRS Report for Congress,* June 26, 1995.

13 . انظر :

David Shambaugh, "Patterns of Interaction in Sino-American Relations," in *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice,* ed. by Thomas W. Robinson and David Shambaugh, New York: Oxford University Press, 1994, p. 214. "Levels of analysis: global, societal and governmental."

14 . للحصول على على تحليل دقيق لهذه الظاهرة، انظر :

Gerald Segal, "China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy," *Adelphi Paper 287,* March 1994.

15 . انظر :

Ronald N. Monteparto, "The PLA: In Search of a Strategic Focus," *Joint Forces Quarterly,* No. 7, Spring 1995, p. 17.

16 . انظر :

Yufan Hao and Guocang Huan, "Introduction: Chinese Foreign Policy in Transition," in *The Chinese View of the World,* ed. by Yufan Hao and Guocang Huan, New York: Pantheon Books, 1989, pp. xvi-xvii.

17 . يرى آلان ويتنج Whiting أن "قرن المهانة والعار" في طريقه إلى الانتهاء لأن النجاح الاقتصادي أزاح مخاوف بكين من استغلال الدول الأجنبية للضعف الصيني. انظر :

Allen Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," *The China Quarterly,* Number 142, June 1995, p. 316.

18 . انظر :

Steven I. Levines, "Perception and Ideology in Chinese Foreign Policy," in *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice,* pp. 43-44.

ويشير ستيفن ليفين إلى هذه المجموعة من الأفكار باعتبارها "أيديولوجيا غير رسمية" وليست رؤية كلية شاملة للعالم.

19 . معظم واردات هونج كونج من الصين كان يُعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة، وتدرج في السجلات التجارية الأمريكية المقدمة لصندوق النقد الدولي، أما الصين فتسجلها على أنها صادرات إلى هونج كونج. وبناءً على الحسابات الأمريكية فإن الولايات المتحدة هي أكبر سوق بالنسبة للصين، أما بحسابات الصين فتصبح الولايات المتحدة ثالث أكبر أسواق الصين، بعد هونج كونج واليابان. انظر :

Department of Trade Statistics Yearbook 1995, pp. 123 and 436.

20 . انظر :

Jianren Lu, "Investment Opportunities in China: Policies, Problems, and Prospects," *The Journal of Contemporary China,* Number 9, Summer 1995, Table 4, p. 78.

ومن الثابت أن استثمارات هونج كونج وتايوان فاقت بكثير الاستثمارات الأمريكية، حيث بلغت 103.94 مليار دولار لهونج كونج، و13.23 مليار دولار لتايوان.

21 . على سبيل المثال، انظر :

Gu Ping, "Also Discussing 'Double Standards'," *Renmin Ribao,* March 8, 1995, p. 6; translated in *FBIS-EAS*-95-089, May 9, 1995, pp. 3-4.

22 . يحدد ويتنج (ص 295) ثلاثة أنواع من القومية، وهي الإيجابية والتوكيدية والعدائية، ويميز بينها على النحو التالي :

لا تركز القومية الإيجابية إلا على الذات الجماعية "نحن"، التي تفخر بسماتها وإنجازاتها. أما القومية التوكيدية فتضيف مفهوم "الآخر"، والآخر قد يكون طائفة اجتماعية مخالفة سالبة، تتحدى مصالح الطائفة الإيجابية، أو تشكل تهديداً لهويتها. بينما تتخذ القومية العدائية عدواً أجنبياً محدداً بوصفه تهديداً خطيراً، يتطلب اتخاذ إجراءات للدفاع عن المصالح الحيوية للطائفة.

23 . أدت مفاوضات عام 1978 إلى تطبيع العلاقات اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 1979. أما المفاوضات التالية فجاءت في أعقاب بيع الولايات المتحدة أسلحة إلى تايوان، وتمحورت أساساً حول قضية تايوان، وأدت إلى إعلان شنجهاي عام 1982. انظر الإعلانات الثلاثة في :

Harding, *A Fragile Relationship: The United States and China Since 1972*, Washington: The Brookings Institution, 1992.

24 . انظر :

Ho Yuen Hua, "China Fires Three Missiles Over Taiwan, Says Report," *The Straits Times Interactive,* December 25, 1995, at Internet site http://www.asia1.com.sg/straitstimes.

25. للرجوع إلى دراسة شاملة عن تطور العلاقات عبر مضيق تايوان، انظر :

Ralph N. Clough, *Reaching Across the Taiwan Strait: People-to-People Diplomacy*, Boulder: Westview Press, 1993, pp. 1-181.

26. انظر : Lu, p. 78 .

27. تضمَّن دستور جمهورية الصين الشعبية – الصادر عام 1982 – بعض النصوص عن مفهوم "دولة واحدة ونظامين" .

28. لخص جوليان باوم الجزء الخاص بتايوان من الخطاب وقدم تحليلاً له . انظر :

Julian Baum, "Jiang Talks Strait," *Far Eastern Economic Review*, Volume 158, Number 7, February 16, 1995, pp. 14-15.

وقد اعتُبر هذا الخطاب بمثابة إعلان قاطع لسياسة بكين بشأن تايوان، حتى بعد الحملة الدعائية ضد زيارة الرئيس لي تنج-هوي إلى الولايات المتحدة . انظر :

"CPC Spokesman Emphasizes Jiang's Taiwan Speech," *Xinhua* Domestic Service, May 22, 1995, translated in *FBIS-CHI*-95-105, June 1, 1995, pp. 27-73.

29. اتخذ هجوم بكين على الرئيس التايواني لي تنج-هوي وعلى الولايات المتحدة شكلاً عنيفاً وواسع النطاق . انظر نماذج لهذه الدعاية في :

Hua Xiazhi, "Li Denghui Must First Understand What is Called China," *Xinhua* Domestic Service, June 7, 1995, translated in *FBIS-CHI*-95-110, June 8, 1995, pp. 85-87; Song Ming, "Li Denhui's Mentality and the Welfare of People on Taiwan," Beijing Central Peoples Radio, June 11, 1995, translated by *FBIS-CHI*-95-113, June 13, 1995, pp. 74-75; and Miu Qun, "Substance of Pragmatic Diplomacy' vs 'Taiwan Independence'," *Renmin Ribao* Overseas Edition, July 27, 1995, p. 5, translated in *FBIS-CHI*-95-152, p. 79-80.

30. على سبيل المثال، انظر :-

"Beijing Official on Cooperation to Tap Spratlys," China News Agency (Taipei) in English, August 30, 1995, transcribed in *FBIS-CHI*-95-168, August 30, 1995. p. 75; and "Fujian, Taiwan Intensify Economic Cooperation," *Xinhua* in English, August 30, 1995, transcribed in *FBIS-CHI*-95-168, August 31, 1996, p. 71.

31. وهذه التطورات أثارت أيضا استياء عدد كبير من التايوانيين . انظر :

Jaw-ling Joanne Chang, "Clinton's New Taiwan Policy-A Step Forward or Backward?", unpublished paper, Institute of European and American Studies, Academia Sinica, Taipei, Taiwan, n.d.

32. سبق الحديث عن العلاقات الصينية الأمريكية في صفحة 20 وما بعدها، وسوف نتعرض فيما بعد لمسألة عزم الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقوات عسكرية لها في المنطقة (انظر ص 44) .

33. على سبيل المثال، انظر :

"Visit Serious 'Retrogression'," translated from Zhongguo Xinwen She radio (Beijing), May 26, 1996, by *FBIS-CHI*-95-103, May 26, 1995, pp. 4-5.

34. انظر :

David M. Lampton, "China and the Strategic Quardrangle," in *The Strategic Quadrangle: Russia, China, Japan and the United States in East Asia*, ed. by Michael Mandelbaum, New York: Council of Foreign Relations Press, 1994, p. 92.

35. استناداً لتصريحات كوكين نوساكا Koken Nosaka سكرتير مجلس الوزراء، فإن المنح الباقية ستوجه للأغراض الإنسانية، أما القروض التي تصل إلى مبالغ أكبر بكثير من هذه المنح فلم تتأثر . انظر :

China News Digest, Global, August 29, 1995, available at ftp://ftp.cnd.org/pub/cnd-global.

36. انظر :

Robert A. Manning, "Burdens of the Past, Dilemmas of the Future: Sino-Japanese Relations in the Emerging International System," *The Washington Quarterly*, Volume 17, Number 1, December 1994, p. 47.

37. في عام 1994 قامت اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الآسيوية بتوجيه الدعوة إلى الرئيس التايواني لي تنج-هوي لحضوره الدورة، مما أثار اعتراضاً شديداً من جانب بكين . أما الحكومة اليابانية نفسها فلم توجه إليه الدعوة، وإن رفضت سحب الدعوة الموجهة لنائب رئيس الوزراء هسو لي-ته، رغم التهديدات والاعتراضات المستمرة من جانب بكين . وبعد عدة أشهر من العام نفسه تم تبادل عدد من الزيارات غير الرسمية، قام بها مسؤولون في الحكومتين . للرجوع إلى ملخص موجز عن هذه الأحداث، انظر :

Michael Westlake, ed., *Asia Yearbook 1995*, Hong Kong: Far Eastern Economic Review, p. 114-115.

38. فيما بين عامي 1982 و 1986 كانت الصين هي أكبر الدول المتلقية للمعونة الرسمية للتنمية من اليابان، ثم تراجعت الى المرتبة الثانية بعد إندونيسيا منذ عام 1987 . انظر :

Qingxin Ken Wang, "Recent Japanese Economic Diplomacy in China: Political Alignment in a Changing World Order," *Asian Survey*, Vol. XXXIII, No. 5, June 1993, p. 637.

39. بيانات صندوق النقد الدولي تثبت أن هونج كونج هي أكبر سوق تصديري للصين . انظر :

Direction of Trade Statistics Yearbook 1995, New York: International Monetary Fund, pp. 153-155. U.S.

أما السجلات الأمريكية فتدخل في حساباتها البضائع الصينية – المصدرة أصلاً إلى هونج كونج، ثم أعيد تصديرها للولايات المتحدة – وطبقاً لهذه الأرقام تصبح الولايات المتحدة في المرتبة الأولى . انظر :

U.S. Department of State, Bureau of Economic and Business Affaris, "China: 1994 Country Report on Economic Policy and Trade Practices," np, available on the internet at gopher://disfan.lib.uic.edu:70/OF-1%3A22746%3AChina.

40. انظر: Wang, p. 630.

41. يشير مانتج Manning(في صفحتي 45 و 46) إلى هذين المصطلحين اللذين يترددان كثيراً، للدلالة على مستويات التفاهم في التعاملات الاجتماعية اليابانية.

42. لمزيد من التفاصيل عن المواقف الصينية إزاء اليابان، انظر:
Allen S. Whiting, *China Eyes Japan*, Berkeley: University of California Press, 1989, and Thomas L. Wilborn, *How Northeast Asians View Their Security*, Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1991, pp. 15-17.

43. لمزيد من التفاصيل التحليلية الموضوعية عن الاقتصاد الياباني، انظر:
A Collection of Papers Presented at the International Symposium on Japan's Position and Role in the New World Pattern, September 24-25, 1993, Shanghai, China, Shanghai: Shanghai Academy of Social Sciences, Institute of World Economy, 1994.

44. لمزيد من التفاصيل عن السياسة الأمنية اليابانية، انظر:
Peter J. Katzenstein and Nobuo Okawara, *Japan's National Security: Structures, Norms and Policy Responses in a Changing World*, Ithaca, NY: Cornell University East Aisa Program, 1993; Joseph P. Keddell, Jr., *The Politics of Defense in Japan: Managing Internal and External Pressures*, Armonk, NY: M.E. Sharp, 1993; and Michael W. Chinworth, *Inside Japan's Defense: Technology, Economics and Strategy*, McLean, VA: Brassey's (US), 1993.

45. في عام 1955 اندمج عدد كبير من الأحزاب السياسية المحافظة لتكوين الحزب الديمقراطي الليبرالي، فأصبح يتمتع بأغلبية مستقرة حتى عام 1990، عندما انسحبت بعض جماعات المجلس التشريعي لتكوّن أحزاباً جديدة. وقد ظل الحزب الديمقراطي الليبرالي الأصلي أكبر الأحزاب حتى بعد انتخابات 1990، ولكنه فقد الأغلبية ولم يستطع بالتالي أن يشكل الحكومة. ومنذ عام 1994 استعاد الأغلبية بائتلافه مع خصمه القديم اللدود الحزب الاشتراكي أو الحزب الاجتماعي الديمقراطي لليابان، إلى جانب إحدى الجماعات الصغيرة المنشقة، التي كانت فيما مضى جزءاً من الحزب الديمقراطي الليبرالي.

46. لمزيد من التفاصيل عن نظرة اليابانيين إلى أنفسهم كضحايا، انظر:
David B. Bobrow, "Pursuing Military Security: Lessons from Japan," *The Ridgeway Papers in International Security Studies*, Number 91-1, December 1991, p. 8.

47. لمزيد من التفاصيل التحليلية الدقيقة عن مواقف المسؤولين والمفكرين اليابانيين، انظر أعمال يوجين براون، وبالذات الأعمال الآتية:
Eugene Brown, *The Debate Over Japan's International Role: Contending Views of Opinion Leaders During the Persian Gulf Crisis*, July 17, 1991; and *Japan's Search for Strategic Vision: The Contemporary Debate*, February 15, 1993, both published at Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute.

ويمكن للقارئ الرجوع إلى ملخص لمثل هذه المواقف بعد الجدل الذي ثار عام 1990 حول مشروع القانون الأول الخاص باشتراك اليابان في قوات حفظ السلام. انظر: Wilborn, pp. 27-42.

48. اعتمد المجلس تشريعيين للسماح بالمشاركة في عمليات حفظ السلام، وهما القانون الخاص بالتعاون مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وغيرها من العمليات، والقانون الخاص بتعديل جزء من قانون إرسال فرق الإغاثة اليابانية في حالات الكوارث. انظر:
Japan Defense Agency, *Defense of Japan 1993*, translated by the *Japan Times*, Tokyo The Japan Times, 1993, pp. 127-128.

49. للتعرف على القيود المفروضة على اشتراك قوات الدفاع في عمليات حفظ السلام، انظر:
Thomas L. Wilborn, *Japan's Self-Defense Forces: What Dangers to Northeast Asia?* Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, May 1, 1994, pp. 6-8.

50. المرجع السابق، ص 7.

51. انظر:
"Public Said To Back SDF's Peacekeeping Role," *Kyodo in* English, December 8, 1995, transcribed in *FBIS-EAS*-95-237, December 11, 1995, p. 4.
وقد تكبدت اليابان خسائر في أرواح المدنيين خلال عملية كمبوديا، مما أثار بعض المعارضة ضد العملية، ولكنها لم تدم سوى مدة قصيرة. انظر:
Richard Halloran, "Japan's Military Force: Return of the Samurai?", *Parameters*, Fall-Winter 1995, pp. 28-40.

52. في حزيران / يونيو 1994 تشكلت الحكومة من ائتلاف يضم الحزب الديمقراطي الليبرالي والحزب الاجتماعي الديمقراطي لليابان وحزب ساكيجاكي Sakigake الإصلاحي. والمعروف أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي - أو الحزب الاشتراكي - كان طوال تاريخه يعارض إنشاء قوات الدفاع والتحالف مع الولايات المتحدة، رغم اقترابه من الوسط في السنوات الأخيرة. وجدير بالذكر أن ماسايوشي تاكيمورا Masayoshi Takemura زعيم حزب ساكيجاكي له ميول مسالمة تنبذ العنف والحرب.

53. لمزيد من التفاصيل ومناقشة مواقف النخبة الحاكمة الصاعدة في اليابان، انظر:
Wilborn, *Japan's Self-Defense Forces: What Dangers to Southeast Asia?* pp. 25-26; and John Endicott, "Japan's Military Renaissance? Prognosis into the 1990s and Beyond," in *Japan's Military Renaissance*, pp. 241-248.

54. في 30 تموز / يوليو 1995 استخرج نيكولاس كريستوف وثائق من الإنترنت، تشير إلى أن صورة الذات اليابانية "تميل إلى الرثاء". انظر:
Nicholas D. Kristof, New York Times Service @*Times* on America On Line, July 30, 1995.

55. الحديث عن السياسة الدفاعية وقوات الدفاع اليابانية يستند إلى:
Wilborn, *Japan's Self-Defense Forces: What Dangers to Southeast Asia?*

56. لمزيد من التفاصيل عن ورقة الدفاع البيضاء لعام 1995، انظر:

"Defense White Paper Becoming Assertive," *Yomiuri Shimburn*, July 2, 1995, Morning Edition, p. 3, translated in *FBIS-EAS*-95-132, July 11, 1995, pp. 11-12; and "Government Urged to Set Guidelines for Moderate Buildup of Defense Capability," *Tokyo Shimbun*, July 3, 1995, Morning Edition, p. 5, and "Confidence Building Requires Long Term Perspective," *Sabkei Shimbun*, July 1, 1995, Morning Edition, p. 2, both translated in *FBIS-EAS*-95-133, July 12, 1995, pp. 29-30. For the National Defense Program Outline, *Kyodo* in English, December 31, 1994, and June 30, 1995, transcribed in *FBIS-EAS*-90-001, January 3, 1995, p. 9-10, and *FBIS-EAS*-95-126, June 30, 1995, pp. 10-11, respectively.

57. بلغت نسبة الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة 29٪ من إجمالي الصادرات، بينما بلغت نسبة واردات اليابان من الولايات المتحدة 23٪ من إجمالي الواردات. انظر:

Direction of Trade Statistics Yearbook 1995, p. 261.

58. انظر:

Ronald E. Dolan and Robert L. Worden, *Japan: A Country Study*, Washington: U.S. Government Printing Office, 1992, p. 454.

59. انظر: Japan Defense Agency, *Defense of Japan 1992*, pp. 77-78.

60. لم تعلن اليابان أنها ستلتزم بأي إسهام محدد، ولكنها قد تتحمل ما يزيد على مليار دولار، باعتبارها عضواً كاملاً في منظمة تنمية الطاقة الكورية (إلى جانب كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والمعروف أن القوانين الأمريكية تحظر على حكومة الولايات المتحدة سداد تكاليف أي جزء من أجزاء مفاعلات الماء الخفيف).

61. راجع هالوران Halloran حيث يرى أن هذه التطورات قد تدفع اليابانيين إلى إنشاء قوة عسكرية مستقلة لا تخضع لسيطرة الولايات المتحدة.

62. راجع وانج Wang (من ص 625 إلى ص 641) حيث يقدم دراسة ممتازة لعلاقات اليابان الاقتصادية مع الصين.

63. بلغت قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان 181.8 مليار دولار، وبين الصين واليابان 46.3 مليار دولار. وأكبر أسواق السلع اليابانية - التي تأتي قبل الصين - هي على الترتيب الولايات المتحدة، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة. انظر:

Direction of Trade Yearbook: 1995, pp. 261-263.

64. انظر: وانج Wang، ص 628.

65. تضمنت هذه الخطوات اتفاقية ضريبية ثنائية لتفادي الازدواج الضريبي (1983)، والتأمين التجاري الذي تقدمه وزارة التجارة الدولية والصناعة (1985)، واتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات (1988). انظر المرجع السابق، ص 628 - 629.

66. انظر المرجع السابق، ص 629، الذي يوضح أن الاستثمارات اليابانية الخاصة في الصين - عام 1990- لم تتجاوز 1.1٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية، أي بما يقدر بحوالي 2.8 مليار فقط.

67. امتنعت اليابان عن إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، واستمرت في الاعتراف بالحكومة الوطنية في تايوان باعتبارها حكومة للصين كلها، اتباعاً لسياسة الولايات المتحدة - آنذاك - التي كانت تستهدف عزل الصين. جدير بالذكر أن الصحف اليابانية أطلقت لفظ "شوكو" (Shokku) على زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون للصين عام 1971، والتي يبدو أنها تمت دون التشاور مع طوكيو.

68. أعلن وزير الخارجية كونو Kono أن منح المعونة الرسمية للتنمية - المقدمة إلى الصين للأغراض الإنسانية والطارئة - لا يتوقع أن تتجاوز 420 مليون ين، أي حوالي 4.2 مليون دولار، بسعر تحويل قدرة 100 ين للدولار. انظر:

"Panel Urges Reconsideration of PRC Yen Loans," *Mainichi Shaimbuen*, August 30, 1995, Morning Edition, p. 3, translated in *FBIS-EAS*-95-169, August 31, 1995, p. 8.

ولمزيد من المعلومات حول إجمالي المنح والقروض عام 1994، انظر المصدرين التاليين:

"Debates Yen Loan Review," *Kyodo* in English, August 29, 1995, transcribed in *FBIS-EAS*-95-167, August 28, 1995, p. 6; and "Deep Regret' Expressed Over Japanese Aid Cut," Hong Kong AFP in English, August 21, 1995, transcribed in *FBIS-CHI*-95-161, August 21, 1995, p. 6.

69. انظر: "Panel Urges Reconsideration of PRC Yen Loans," p. 8.

70. انظر:

Thomas L. Wilborn, "U.S. Security Policy for Northeast Asia: Handmaiden for Export Promotion?", in *Northeast Asia in a Changing World*, ed. by Tea-Hwan Kwak and Edward A. Olsen, Boulder: Lynne Rienner Publishers, forthcoming.

71. المعلومات التجارية مأخوذة من المصدر التالي:

Direction of Trade Statistics 1995, pp. 436-438.

72. انظر: Wilborn, *How Northeast Asians View Their Security*, especially pp. 63-82.

73. حول مفهوم "الوجود العسكري الخارجي"، انظر:

Thomas L. Wilborn, *Roles for the Army in a Peacetime Engagement for the Pacific*, Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1992, pp. 13-15.

74. يؤكد جيمس بيكر على مفهوم "الوسيط النزيه"، انظر:

James Baker, "America in Asia: Emerging Architecture," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 5, Winter 1991/92.

75. حول برنامج كوريا الشمالية النووي، والإطار "الأمريكي - الكوري الشمالي" المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، انظر :

William E. Berry, Jr., "North Korea's Nuclear Program: The Clinton Administration's Response," *INSS Occasional Paper 3*, Institute for National Security Studies, U.S. Air Force Academy, March 1995; Young Whan Kihl, "Confrontation or Compromise on the Korean Peninsula: The North Korean Nuclear Issue" *Korean Journal of Defense Analysis*, Winter 1994, pp. 233-252; and Thomas L. Wilborn, *Strategic Implications of the U.S.-DPRK Framework Agreement*, Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1995.

76. توصل الباحث إلى هـذه المعلومات من خـلال حـوارات ومناقشـات أجراهـا فـي سيئـول، في شباط / فبراير 1995 .

77. انظر :

Wilborn, *Strategic Implications of the U.S.-DPRK Framework Agreement*, pp. 10-18

78. انظر :

United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region, Washington: Office of International Security Affairs, Department of Defense, p. 24.

79. انظر : Baker, p. 5 .

80. انظر :

William J. Clinton, "Fundamentals of Security for a New Pacific Community," address before the National Assembly of the Republic of Korea, Seoul, South Korea, July 10, 1993, *Dispatch*, Vol. 4, No. 29, July 19, 1993.

81. قـرارات التشـغيـل الخـاصـة بمنظمـة تنميـة الطاقة الكورية مخولة لمجلس ثلاثي الأعضاء (الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان) ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع، ولا يحق لبقية الأعضاء في المنظمة الاعتراض على أنشطتها. انظر :

Yonhap in English, transcribed in FBIS-EAS-94-242, December 16, 1994, p. 42.

82. اقترحت روسيا عقد مؤتمر دولي يضم كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، إلى جانب الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا نفسهـا، لبحث رفض كوريا الشـمالية السـماح للمفتشين التابعين للوكـالة الدولية للطاقة الذرية بالحرية الكاملة في التفتيش على مفـاعل يونغ بيون. وقـد أشـار مساعد وزير الخارجية الأمريكي لورد Lord إلى أن الولايات المتحدة تبحث المقترح، ولكن كان من الواضح أن لديه اعتراضات خطيرة. انظر : PBS's, March 16, 1993 .

83. راجع ما تقدم عن هذا الموضوع ص 20 وما بعدها.

84. لمزيد من التفصيل، انظر :

Thomas L. Wilborn, *Security Cooperation With China: Analysis and a Proposal*, Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, 1994, pp. 12-15.

85. انظر : *Direction of Trade Statistics Yearbook 1995*, pp. 153 .

86. انظر : *Direction of Trade Statistics Yearbook 1987*, p. 136 .

87. هذه التقديرات معتمدة على المصدر التالي :

Direction of Trade Statistics Yearbook 1995, pp. 436-438

88. انظر : Lu, p. 78 .

89. انظر : *Military Balance 1994-1995*, for comparisons .

90. لمزيد من المعلومات عن قدرات الصين العسكرية، انظر :

Harlan W. Jancks, "China's Defense Buildup: A Threat to the Region?" in *China's Military: The PLA in 1992 / 1993*, ed. by Richard H. Yang, Taipei: Chinese Council of Advanced Policy Studies, pp. 95-120; and Karl W. Eikenberry, "Does China Threaten Asia-Pacific Regional Security?", *Parameters*, Vol. XXV, No. 1, Spring 1995, pp. 82-103.

91. انظر : Wilborn, *Security Relations with China: An Analysis and A Proposal*, p. 1 .

92. انظر :

Christopher S. Wren, "No Action, But Rebuke From U.S.," *New York Times*, December 14, 1995, p. A20.

93. كـانت النائبـة نانسي بلوسي Nancy Pelosi واحـدة من المنادين بحـجب المنح عن الصين بسـبب سجل حقوق الإنسان فيها، وهددت بالعودة إلى ربط قضايا حقوق الإنسان بوضع الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تتراجع بكين عن قرارها ضد وي جنج شنج. المرجع السابق.

94. انظر ما تقدم عن هذا الموضوع ص 22 وما بعدها.

95. ينص قانون العلاقات التايوانية على أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان، بأي وسيلة كانت خلاف الوسائل السلمية - بما فيها المقاطعة وفرض الحظر - ستعتبره الولايات المتحدة تهديداً لسلامة وأمن منطقة غرب المحيط الهادي، وسيتم النظر إليه على أنه قضية أمريكية. ويمكن الرجوع إلى المصدر التالي حيث يجد القارئ عرضاً مفيداً لهذا القانون، والمراحل التي مر خلالها حتى أصبح تشريعاً معمولاً به.

96. انظر : *United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region*, p. 10 .

97. المرجع السابق.

98. البيانات الخاصة بالتبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة مستمدة من :

Direction of Trade Statistics 1995, pp. 436-438.

يُذكر أن صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بلغت 50.8 مليار دولار عام 1994، أي أقل من صادراتها لليابان بحوالي 3 مليار دولار.

99. تقدر وثيقة "الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة بشأن منطقة شرق آسيا ـ المحيط الهادي" أن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومنطقة شرق آسيا ـ المحيط الهادي بأكملها، بلغ عام 1993 ما قيمته 375 مليار دولار، وأتاح للأمريكيين 2.8 مليون فرصة عمل. ووفقاً لهذا المعدّل فإن التبادل التجاري عام 1994 مع شمال شرق آسيا أتاح 2.2 مليون فرصة عمل.

100. انظر:
"Remember the Big Picture," editorial, *The Straits Times*, November 7, 1995, p. 28, transcribed in FBIS-EAS-95-235, December 7, 1995, pp. 9-10.

101. المرجع السابق.

102. للرجوع إلى دراسة دقيقة عن العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والتي تؤثر على العلاقات الأمريكية ـ اليابانية، انظر:
Leif Rosenberger, *A Faltering Economy Frustrates Global Recovery*, Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1992, especially pp. 19-20 and 25-26.

103. أحد المصادر يسجل 20 تدريباً مشتركاً بين القوات اليابانية والأمريكية، تشترك فيها مختلف القوات والوحدات، وكل تدريب فيها منفصل عن الآخر. انظر:
Defense of Japan 1993, Reference 14, pp. 247-249.

104. تتحمل اليابان كل التكاليف المترتبة على تمركز القوات الأمريكية في أراضيها. لمزيد من التفاصيل، انظر: See *Defense of Japan 1993*.

105. انظر: *The Harris Poll #71*, November 20, 1995, pp. 3-4.

106. انظر أحدث مقالات شالمرز جونسون، وبخاصة هذا المقال، الذي كتبه بالاشتراك مع كين:
Chalmers Johnson, "The Pentagon's Ossified Strategy," *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 4, pp. 103-114, written with E.B. Keehn.

107. انظر:
Thomas L. Wilborn, *Stability, Security Structures, and U.S. Policy for East Asia and the Pacific*, Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, 1993.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1 - يقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2 - يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3 - يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في أماكن أخرى.

4 - تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5 - يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1 - تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2 - يرفق مع الترجمة صورة من المقال باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3 - يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4 - تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5 - يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6 - تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

1 - نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية
أفنر كوهين

2 - السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها
ستيفن لمباكيس

3 - النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)
جوليان ثوني

4 - حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء
ستيفن داجت، جاري جي باجليانو

5 - رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي
فرانسيس فوكوياما

6 - القدرات العسكرية الإيرانية
أنتوني كوردزمان

7 - برامج الخصخصة في العالم العربي
هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز

8 - الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل
هيو روبرتس

9 - المشاكل القومية والعرقية في باكستان
أبها دكسيت

10 - المناخ الأمني في شرق آسيا
سنجانا جوشي

11 - الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية
وي وي زانغ

12 - السياسة الدولية في شمال شرق آسيا .. المثلث الاستراتيجي الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية
توماس ويلبورن

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - Iran and the Gulf : A Search for Stability
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - Gulf Energy and the World : Challenges and Threats

9 - المياه في العالم العربي .. آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج .. تحديات وتهديدات

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

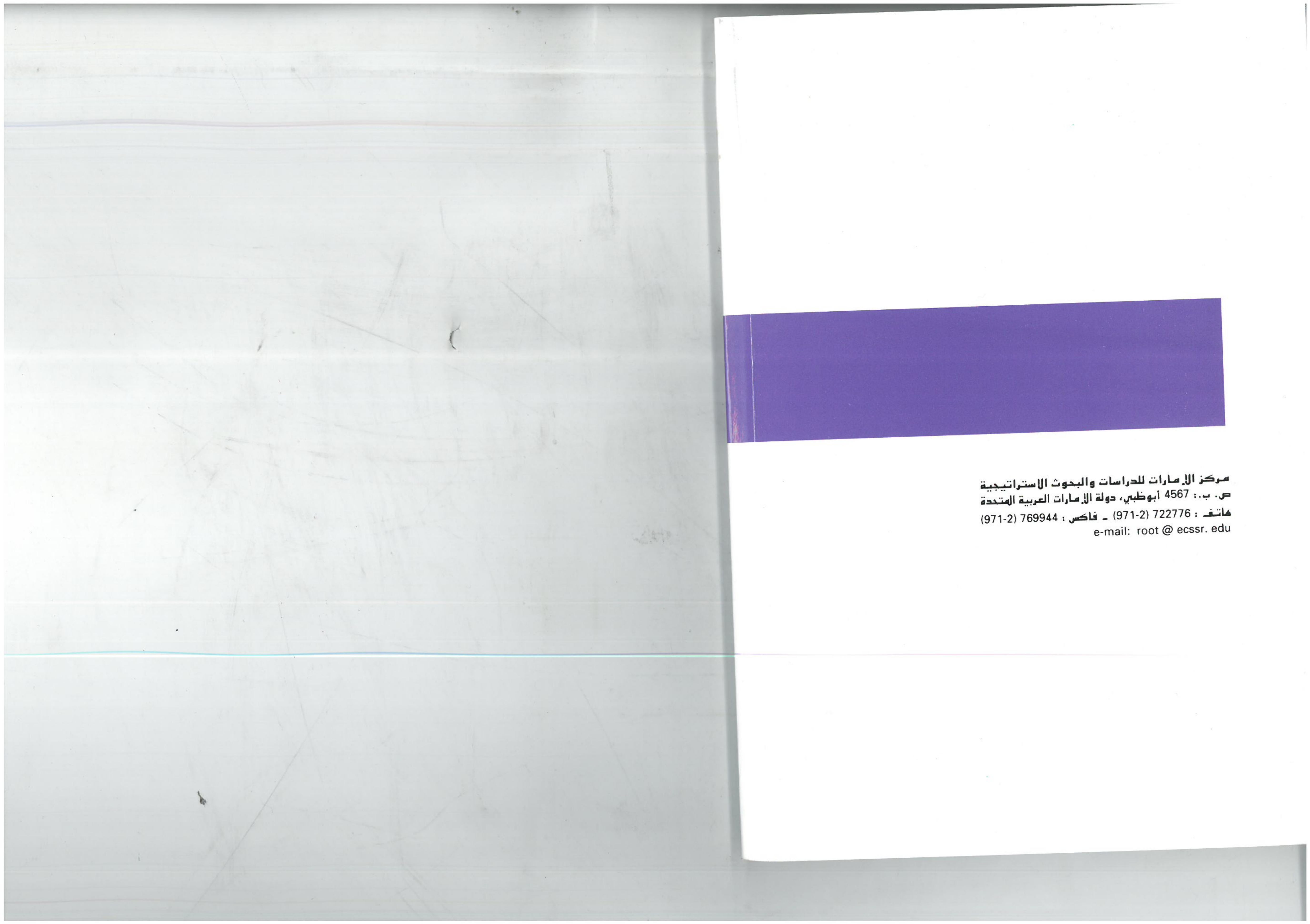
يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - التقييم الاستراتيجي لعام 1996

2 - Gulf Security in the Twenty First Century

3 - أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: root @ ecssr. edu